



اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

١.د. شهلة برهان عبدالله

قسم التاريخ ، كلية الاداب ، جامعة صلاح الدين- أربيل، كردستان، العراق

البريد الإلكتروني Email: shahla.abdulla@su.edu.krd

الكلمات المفتاحية: الجزيرة الفراتية - الموارد البيئية - السياسات الاقتصادية - حُكام الجزيرة.

كيفية اقتباس البحث

عبدالله، شهلة برهان ، اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 10
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

The Concern of the Rulers of Al-Jazira (Upper Mesopotamia) for the Environment From the First to the Second Century AH

Prof. Dr. Shahla Burhan Abdullah

Department of History, College of Arts, Salahaddin University-Erbil,
Kurdistan, Iraq

Keywords : Jazira (Upper Mesopotamia) – Environmental resources – Economic policies – Rulers of the Jazira.

How To Cite This Article

Abdullah, Shahla Burhan, The Concern of the Rulers of Al-Jazira (Upper Mesopotamia) for the Environment From the First to the Second Century AH, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Study Abstract

This study examines the region of Al-Jazira (Upper Mesopotamia) as a vital territory within the Islamic state during the first and second centuries AH, highlighting its geographical, environmental, economic, and political significance. The introduction outlines the rationale for selecting this topic, focusing on the environmental and economic roles of Al-Jazira and the extent to which rulers prioritized the management of its natural resources—particularly water, agricultural land, and pastures—and the impact of this management on achieving political and social stability. Furthermore, the introduction defines the research problem, which centers on the ruling authority's awareness of the environmental importance of Al-Jazira and how these resources were utilized to serve the interests of the state. The significance of selecting the topic of the Upper Mesopotamian region (al-Jazira)—and the role of its rulers in managing its resources during the first and second centuries AH—stems from the region's distinct geographical and strategic position. It served as a vital link connecting Iraq, the Levant, and Anatolia, and was rich in natural resources, particularly water, fertile soil, and vast pastures.



مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية

المجلد ١٦ / العدد ١٠





Furthermore, the study sheds light on a crucial yet under-researched aspect of Islamic history: early environmental and economic management. Unlike political and military history, this area has received limited scholarly attention, making it a fertile field for research. The study employs a descriptive-analytical historical methodology, tracing the evolution of administrative policies in the region and analyzing accounts from historical and geographical sources—such as the works of al-Tabari, al-Baladhuri, al-Maqdisi, and Ibn Hawqal—to interpret the relationship between authority and environmental resources, as well as the methods used to utilize and regulate them to ensure economic and social stability. The study yielded several significant findings, most notably that the rulers of the region recognized the strategic and economic value of natural resources at an early stage; consequently, they prioritized the preservation and protection of agricultural lands and irrigation networks from the time of the Islamic conquest onwards. It is evident that the state, during the Umayyad and Abbasid eras, pursued clear policies regarding the regulation of water resources—specifically through the excavation and maintenance of canals and the prevention of encroachment upon them—thereby contributing to the sustainability of agricultural production. The findings also demonstrate that rulers prioritized securing trade routes and establishing markets and caravanserais; this fostered a flourishing trade sector and linked the Jazira region with neighboring territories, while also supporting industrial activities based on local resources, such as food processing, textiles, and handicrafts.

Furthermore, the study reveals an early awareness on the part of the authorities regarding the importance of balancing tribal interests and regulating the use of pastures and water sources to curb tribal conflicts and ensure stability. It also shows that the rulers' policies were not haphazard but were grounded in a comprehensive vision for environmental and economic management, wherein the protection of natural resources was inextricably linked to political and military security. This approach established the Jazira region as one of the most significant agricultural and commercial hubs within the Islamic state during that period.

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة إقليم الجزيرة الفراتية بوصفه أحد الأقاليم الحيوية في الدولة الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني الهجريين، لما تمتع به من أهمية جغرافية وبيئية واقتصادية وسياسية. جاءت مقدمة البحث لتبرز أسباب اختيار الموضوع، والمتمثلة في إبراز الدور البيئي والاقتصادي للجزيرة الفراتية، وبيان مدى اهتمام الحكام بإدارة مواردها الطبيعية،



ولاسيما المياه والأراضي الزراعية والمراعي، ودور ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما سعت المقدمة إلى تحديد مشكلة البحث التي تتمحور حول مدى وعي السلطة الحاكمة بأهمية البيئة في الجزيرة الفراتية، وكيفية توظيفها لخدمة الدولة.

تعود أهمية اختيار موضوع الجزيرة الفراتية ودور الحكام في إدارة مواردها خلال القرنين الأول والثاني الهجريين إلى ما يتمتع به هذا الإقليم من مكانة جغرافية واستراتيجية متميزة، إذ شكل حلقة وصل بين العراق والشام والأناضول، فضلاً عن غناه بالموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة الخصبة والمراعي الواسعة، كما أن هذا الموضوع يكتسب أهميته من كونه يسلط الضوء على جانب مهم في التاريخ الإسلامي يتمثل في الإدارة البيئية والاقتصادية المبكرة، وهو جانب لم يحظ بدراسة كافية مقارنة بالجوانب السياسية والعسكرية، مما يجعله مجالاً خصباً للبحث العلمي، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي الوصفي، من خلال تتبع تطور سياسات الحكام في الجزيرة الفراتية خلال القرنين الأول والثاني الهجريين، وتحليل الروايات الواردة في المصادر التاريخية والجغرافية مثل كتب الطبري والبلاذري والمقدسي وابن حوقل، وذلك بهدف تفسير طبيعة العلاقة بين السلطة والموارد البيئية، وكيفية استثمارها وتنظيمها بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها أن حكام الجزيرة الفراتية أدركوا منذ وقت مبكر القيمة الاستراتيجية والاقتصادية للموارد الطبيعية، فعملوا على الحفاظ على الأراضي الزراعية وشبكات الري وعدم تخریبها منذ الفتح الإسلامي. كما تبين أن الدولة، في العهدين الأموي والعباسي، اتبعت سياسات واضحة في تنظيم الموارد المائية من خلال شق القنوات، وصيانتها، ومنع التعدي عليها، وهو ما أسهم في استدامة الإنتاج الزراعي، وأظهرت النتائج كذلك أن الحكام اهتموا بتأمين الطرق التجارية وإنشاء الأسواق والخانات، مما أدى إلى ازدهار الحركة التجارية وربط الجزيرة بالأقاليم المجاورة، فضلاً عن دعم النشاط الصناعي القائم على الموارد المحلية مثل الصناعات الغذائية والنسجية والحرفية.

كما كشفت الدراسة عن وجود وعي مبكر لدى السلطة بأهمية تحقيق التوازن بين القبائل وتنظيم استغلال المراعي والمياه، للحد من النزاعات القبلية وضمان الاستقرار، كما بينت الدراسة أن سياسات الحكام لم تكن عشوائية، بل قامت على رؤية متكاملة لإدارة البيئة والاقتصاد، حيث ارتبطت حماية الموارد الطبيعية بالأمن السياسي والعسكري، مما جعل الجزيرة الفراتية واحدة من أهم الأقاليم الزراعية والتجارية في الدولة الإسلامية خلال تلك الفترة.



١. المقدمة:

يُعد إقليم الجزيرة الفراتية أحد الأقاليم الحيوية في التاريخ الإسلامي، نظرًا لموقعه الجغرافي الذي يتوسط بين العراق والشام والأناضول؛ إذ يمكن القول إن هذه الجزيرة الفراتية تُطلق على الرقعة الجغرافية الواقعة بين نهري دجلة والفرات، غير أن نهر الفرات يشكل الامتداد الطبيعي الغالب لمعظم أراضيها، إذ تنتشر روافده في أرجائها على نحو واسع، ولعل هذا الواقع الجغرافي هو ما دفع غالبية الجغرافيين والمؤرخين المسلمين إلى تسميتها بـ الجزيرة الفراتية نسبةً إلى سيادة نهر الفرات وتأثيره البارز في تشكيل معالمها الطبيعية (الاصطخري، ١٩٢٧، ص ٧١)؛ يشكل نهر الفرات الحد الغربي لمنطقة الجزيرة، بينما يشكل نهر دجلة الحد الشرقي لها، وبذلك، تمتد الحدود الشرقية والغربية على طول نهري دجلة والفرات، اللذين يشكلان خط الفصل بين منطقة الشام من الغرب والمناطق الجبلية لأذربيجان وأرمينيا من الشرق والشمال، وتمثل مدينة تكريت الطرف الجنوبي للجزيرة على نهر دجلة من الجهة الشرقية (ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٨٩).

لقد سكنت منطقة الجزيرة شعوب عديدة منذ العصور القديمة، فإلى جانب سكانها الأكراد الذين استقروا في الجزء العلوي من الجزيرة، وفي مناطقها الشرقية والشمالية الشرقية، كان الأكراد أيضاً متركزين في محيط الموصل، وفي جبال حقاري وعقرة الحميدية، حيث أقاموا أحياء لهم، كما استقرت بعض القبائل العربية والآرامية في منطقة الجزيرة، وانتشرت في مناطق الخابور، والمجاري العليا لنهري دجلة والفرات، وفي نصيبين وجنوب غرب مدينة ماردين، إلى جانب شعوب من الأرمن الذين كانوا يسكنون شمال نهر دجلة الأعلى (المقدسي، ١٩٩١، ص ١٣٧-١٣٨؛ الرويشدي، ١٩٨٩، ص ٨٨).

وقد قسم الجغرافيون المسلمون أراضي منطقة الجزيرة الفراتية إلى ثلاثة أقضية وفقاً للقبائل العربية التي استقرت فيها: قبائل ربيعة، ومضر، وبكر. ومن أبرز مدن قضاء ربيعة: الموصل، بلد، أذرمه، نصيبين، رأس العين، سنجار، وجزيرة ابن عمر. ويشمل قضاء مضر المدن التالية: الرقة، حران، الرها، وسروج. أما قضاء بكر فتتضمن مدنه: عميد، ميافارقين، ومدينة ماردين (ياقوت الحموي، ١٩٩٠، ج ٢، ص ١٣٤).

يتميز مناخ منطقة الجزيرة بتفاوت الفصول ودرجات الحرارة، حيث تكون الشتاء بارداً وماطرًا، والصيف حارًا وجافًا (حُمادي، ١٩٧٧، ص ٥٤)، كما تتميز الجزيرة بتنوع تضاريسها، حيث تنتشر فيها الأراضي المتموجة والتلال، وتخللها هضاب وجبال على شكل سهول مرتفعة أو جبال منفصلة، من أبرزها جبل جودي قرب نصيبين المرتبط بالطوفان وقصة نوح عليه السلام، إضافة إلى جبل عماد وجبل سنجار وغيرها من المرتفعات (ابن الفقيه، ١٨٨٥، ص ١٣٢).



فضلاً عن تميز منطقة الجزيرة الفراتية بغناها بالموارد المائية، المستمدة من نهري دجلة والفرات، اللذين يمران عبر أراضيها مع فروعهما وجدولهما داخل حدودها، إلى جانب الينابيع والآبار والأمطار التي تهطل في فصلي الشتاء والربيع. وتشكل جبال طوروس في شمال الجزيرة الفراتية خزاناً مائياً كبيراً نتيجة تراكم الثلوج عليها في الشتاء، والتي تذوب في أوائل الربيع، لتغذي نهري دجلة والفرات وفروعهما بمصدر لا ينضب من المياه، مما يزيد من منسوبهما على مدار السنة، كما تتمتع أراضي الجزيرة الفراتية أيضاً بخصوبة كبيرة، حيث تبرز بعض الأراضي في مدنها بخصوبتها، مثل الموصل وسنجار والأنبار وجزيرة ابن عمر والرقعة وغيرها. وقد ساعد ذلك على ممارسة النشاط الزراعي، ووفرة المراعي، وتنوع المحاصيل التي تنتجها هذه المدن بشكل يفوق حاجات السكان، ما جعلها قابلة للتصدير إلى البلدان المجاورة (ابن شداد، ١٩٧٨، مقدمة المحقق ج ٣/ق/ص ٤٠).

وكانت الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي في بلاد الرافدين، وساهم موقع المنطقة بشكل كبير في ازدهار الحركة التجارية، إذ كانت نقطة التقاء للطرق التي تربط بين الدول، وقد أبرز ياقوت الحموي هذه الأهمية عند حديثه عن الموصل قائلاً: "إنها مقصد المسافرين، ومن خلالها يمكن الوصول إلى جميع البلدان" (ياقوت الحموي، ١٩٩٠، ج ٥، ص ٢٢٣). ساهمت الحركة التجارية في نشوء عدد كبير من الخانات والقيساريات والأسواق التي ارتادها التجار من مختلف البلاد، وقد أشار ابن جبير إلى بعض هذه الأسواق عند زيارته الموصل سنة ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤ م، مثل قيسارية مجاهد الدين قَيْمَاز، التي أعجب بها وشبَّها بخان عظيم، ذكر ابن جبير أيضاً عدداً من الخانات والفنادق التي شاهدها وأقام فيها خلال زيارته لأراضي الجزيرة الفراتية، بما في ذلك الخان الذي أقام فيه خارج مدينة نصيبين. كما أشار إلى بعض الخانات المنتشرة على الطرق والقرى المرتبطة بمدينة دينايسر (ابن جبير، ١٩٥٩، ص ١٨٤، ١٨٨)، ومن بين المنتجات التي كانت تُتداول في أراضي الجزيرة الفراتية القمح والشعير والتمر والسمسم وكروم العنب وغيرها، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والأغنام (ابن الأثير، ١٩٩٧، ج ١٢، ص ٥٠).

وتأسيساً على ما سبق، تعد منطقة الجزيرة الفراتية ذات أهمية جغرافية وبيئية كبيرة، لامتدادها بين نهري دجلة والفرات، وما توفره من موارد مائية وفيرة من الأنهار والينابيع والأمطار الموسمية، ومن ثم فقد أدرك حكام الجزيرة الفراتية خلال القرن الأول الهجري قيمة هذه الموارد الطبيعية، فاهتموا بحماية الأراضي الخصبة والأنهار وضمان استمرارية استغلالها للزراعة وتربية الماشية، وقد ساعد الموقع الجغرافي للمنطقة على ازدهار النشاط التجاري، ما شجع الحكام على



إنشاء خانات وأسواق وتنظيم طرق القوافل، بما يضمن الحفاظ على البيئة المحيطة وتوفير المياه للأغراض الاقتصادية، كما تم رصد جهودهم في استصلاح الأراضي وتوسيع المراعي، بما يضمن تنوع المحاصيل واستمرارية الإنتاج الزراعي، وأظهرت المصادر التاريخية أن الحكام اهتموا بالجبال والهضاب والسهول، مثل جبل جودي وجبال طوروس، للحفاظ على مخزون المياه من الثلوج والأمطار، وهو ما كان له أثر مباشر على ري الأراضي الزراعية، كذلك عملوا على تنظيم المدن والمستوطنات، مع مراعاة توزيع الموارد الطبيعية لضمان الاستدامة البيئية، ويشير هذا الاهتمام إلى وعي إداري مبكر بالموارد البيئية ودورها في استقرار الجزيرة اقتصادياً واجتماعياً، وقد ساهمت هذه السياسات في تمكين سكان الجزيرة الفراتية من الاستفادة المستمرة من المياه والتربة الخصبة والمراعي، مما انعكس على ازدهار المدن والأسواق المحلية (الكعبي، ٢٠٠٩، ص ٣٤).

٢. التمهيد:

٢. ١ - الإطار الزمني والجغرافي لإقليم الجزيرة الفراتية:

٢. ١. ١ - الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية:

اكتسب إقليم الجزيرة أهمية متميزة بفضل موقعه الجغرافي الوسطي الذي يتوسط العراق وبلاد الروم وأرمينيا وأذربيجان، وهو ما منحه قيمة استراتيجية واضحة، جعلت هذا الإقليم يحظى باهتمام الحكام والولاة منذ الفتح الإسلامي، ففي العصر الراشدي، اتسمت الإدارة بالبساطة، مع اعتماد واضح على القيادات العسكرية في تنظيم شؤون الإقليم، أما في العصر الأموي، فقد أصبح الإقليم ذا أهمية استراتيجية، نظراً لقربه من الحدود البيزنطية، مما استدعى تعيين ولاية ذوي طابع عسكري وإداري، وفي العصر العباسي، اتجهت الإدارة نحو المركزية، حيث أصبح للخلفاء دور مباشر في توجيه السياسات الاقتصادية والبيئية (الطبري، ج ٤، ص ٢٠٥-٢١٠)، حيث ارتبطت سياساتهم بإدارة الموارد البيئية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (السيد، ١٩٧٦، ص ٢٧). وقد عزز هذه الأهمية ما يتمتع به الإقليم من شبكة أنهار، وطرق مواصلات برية مهمة، وموارد طبيعية متنوعة، فضلاً عن مدنه العريقة ذات الكثافة السكانية، الأمر الذي جعله من الأقاليم الحيوية قبل الإسلام وبعده (عثمان، القاهرة، د.ت، ص ١٤١).

وقد شكلت الجزيرة، إلى جانب العراق وبلاد الشام، جسراً برياً يربط بين الطرق البحرية في جنوب آسيا ونظيرتها في جنوب أوروبا، مستفيدة من موقعها المتوسط بين البحر المتوسط والخليج العربي، وقد انعكس ذلك بشكل كبير على حركة التجارة بين الشرق والغرب، خاصة في الفترات التي سبقت افتتاح قناة السويس واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، حيث كانت الطرق

التجارية المارة عبر الجزيرة أقصر المسالك بين أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا (الكعبي، ٢٠٠٩، ص ٣١)، أما من الناحية العسكرية، فقد وصفها الخبراء بأنها من أكثر المواقع الاستراتيجية أهمية في قلب العالم القديم، عند ملتقى القارات الثلاث: آسيا وأوروبا وأفريقيا. وقد مثلت الجزيرة حلقة وصل بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط، وهو ما يفسر كونها مسرحاً للصراعات ومطعماً للقوى الأجنبية عبر العصور المختلفة (الخلف، ١٩٦٥، ص ص ٣٨٨-٣٩٠).

٢.١ - حدود الجزيرة الفراتية (إقليم الجزيرة):

عند تناول حدود إقليم الجزيرة خلال مدة الدراسة، لا بد من الإشارة إلى أن ما قصده الجغرافيون العرب بحدود الأقاليم في إطار الدولة العربية الإسلامية الموحدة كان يرتبط أساساً بمدى النفوذ الإداري والمالي؛ أي حدود عمل جباة الخراج التابعين لمركز إداري معين، أو نطاق الصلاحيات الإدارية للوالي أو الحاكم في الإقليم، وهو ما جعل هذه الحدود عرضة للتبدل تبعاً لتغير التقسيمات الإدارية من عصر إلى آخر (الكعبي، ٢٠٠٩، ص ٣١). ومن هنا اختلف الجغرافيون العرب في تحديد حدود إقليم الجزيرة، ولا سيما من جهتي الشمال والجنوب، وفيما يخص الحدود الشمالية، يوضح ابن حوقل جانباً منها حين يشير إلى أن الأراضي الواقعة غرب مدينة آمد هي من بلاد أرمينية، وأن الامتداد من آمد إلى سميساط يمثل نهاية الحد الشمالي، حيث يبدأ نهر الفرات من منابعه في بلاد الروم بعد مروره بملطية (ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٨٩)، ويرى الإدريسي أن ميافارقين تُعد من أعمال أرمينية، في حين يذهب آخرون إلى عدّها من مدن الجزيرة (الإدريسي، ١٩٧٣، ص ١٩)، أما ابن رُستة فيدرج كلاً من سميساط وملطية ضمن ديار ربيعة، أي في القسم الشمالي من إقليم الجزيرة (ابن رُستة، ١٨٩١م، ص ص ١٠٦-١٠٧)، ويبدو من هذا التباين أن موضع الخلاف يتمثل في إدخال بعض المدن الحدودية ضمن الإقليم أو استبعادها منه (انظر الملحق رقم (٢)).

كما أثار تحديد الحدود الجنوبية للجزيرة خلافاً بين الجغرافيين؛ إذ يشير ابن حوقل إلى أن نهر الفرات يخرج من حدود الجزيرة عند مروره بمدينة الأنبار (ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٨٩؛ القلقشندي، ج ٤، ص ٣١٤)، وهو رأي يكاد يتفق عليه معظم البلدانانيين (السوادي، ١٩٧٥، ص ٦). غير أن موضع الخلاف يتمحور حول مدينة تكريت، فبعض الجغرافيين عدّها من أراضي السواد (النويري، د.ت، ج ١، ص ٢٧٦؛ المقدسي، ١٩٠٦، ص ١١٥)، بينما يرى آخرون أن تكريت تمثل آخر مدن الجزيرة وتشكل الحد الفاصل بين الجزيرة والعراق الشمالي من جهة الغرب



(القلقشندي، ١٩٢٢، ج ٤، ص ٣٢٥). ويعزز هذا الرأي أن هذا الحد ينسجم، من الناحية الجغرافية الطبيعية، مع التقسيم الطبيعي بين الإقليمين (لو سترينج، ١٩٥٤، ص ٤١). وفي السياق نفسه، أشار أبو يوسف في حديثه عن السواد إلى أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسح أراضي السواد إلى ما دون جبل حلوان، ولم يتجاوز في ذلك حدود تكريت (أبو يوسف، ١٣٨٢هـ، ص ٣٨). كما ذكر الإصطخري أن السواد يمتد طويلاً من تكريت حتى حدود عبادان، وهو ما يعزز اعتبار تكريت حداً فاصلاً بين الإقليمين.

أما الحدود الشرقية والغربية للجزيرة، فعلى الرغم من أن نهر الفرات يمثل الحد الغربي عند مدينة الأنبار، وأن نهر دجلة يشكل الحد الشرقي عند تكريت، فإن بعض الجغرافيين العرب ألقوا مناطق شرقي دجلة وغربي الفرات بإقليم الجزيرة، فقد أوضح الإصطخري أن غرب الفرات يضم مدناً وقرى تقع خارج الجزيرة، لكنها تُنسب إليها لقربها الجغرافي منها (بن خردادبة، ١٩٦١، ص ٥٦، ٧١-٧٢)، كما أشار أبو الفداء إلى أن عدداً من الأراضي الواقعة على الضفة الأخرى من الفرات، وهي في الأصل من بلاد الشام، أُلحقت بالجزيرة لقربها من مدنها وأقاليمها (أبو الفداء، ١٨٤٠م، ص ٢٧٣).

أما تناول حدود الجزيرة الفراتية على أساس الظواهر الطبيعية المحيطة بها، حيث تحد الجزيرة من جهة الشمال جبال طوروس وبعض منابع روافد نهر الفرات، ومن جهة الشرق والشمال الشرقي يحدها وادي نهر دجلة وإقليم الجبال، أما من الغرب والجنوب الغربي فيحدها نهر الفرات وبادية الشام، وتشكل سهول أرض السواد حدوداً جنوبية لإقليم الجزيرة (الهاشمي، ١٩٣٠، ص ٥٣٢).

كما يمكن تحديدها على أساس المناطق (الأقاليم) المجاورة لها، حيث يحدها من الشمال أرمينية وبلاد الروم، ومن الشرق أذربيجان، ومن جهة الغرب تحدها بلاد الشام ومن الجنوب إقليم السواد، كما تحدد الجزيرة أيضاً على أساس نهايات المدن الجزرية التي على حدودها من الجهات الأربع، وهي كما يلي:

- خط الحدود الشمالية الشرقية على مسار نهر دجلة، تشغله مدن حاني، وأمد، وسمرد (سعرت)، وتل فافان، وبلد، والموصل، والحديثة، وتكريت.

- حدود الجنوب يمثلها الخط الوهمي بين مدينة تكريت على نهر دجلة في الشرق، والأنبار على نهر الفرات من جهة الغرب.

- الحدود الغربية تبدأ بمدن مجرى نهر الفرات صعوداً من حديثة، وعانة، والرقعة، وبالس، وجسر منبج، وسميساط، وملطية في أقصى الشمال (الكعبي، ٢٠٠٩، ص ٣٣).



٣. مظاهر اهتمام حكام الجزيرة خلال القرن الأول الهجري (١-١٠٠ هـ / ٦٢٢-٧١٩م):

تُظهر المصادر التاريخية أن حكام إقليم الجزيرة الفراتية خلال القرن الأول الهجري (١-١٠٠ هـ / ٦٢٢-٧١٩م) أولوا اهتمامًا واضحًا بتنمية الإقليم والحفاظ على موارده الطبيعية ضمن إطار يجمع بين الإدارة العسكرية والاقتصادية والزراعية، وقد بدأ هذا التوجه مع اتساع الفتوحات في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (١٣-٢٣ هـ)، حين فُتحت مدن الجزيرة بين (١٧-٢٠ هـ) على يد عياض بن غنم، مع الحفاظ على الأراضي الزراعية وشبكات الري لضمان استمرار الإنتاج، واستمر هذا النهج في عهد عثمان بن عفان (٢٣-٣٥ هـ) من خلال تنظيم الأراضي وتنشيط نظم الخراج، مما أسهم في تنشيط الزراعة والتجارة، ومع قيام الدولة الأموية، عمل معاوية بن أبي سفيان (٤١-٦٠ هـ) على تحقيق الاستقرار وتأمين طرق التجارة، ثم عزز عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ) هذا التوجه بإعادة تنظيم الإقليم إداريًا سنة ٧٢ هـ، الأمر الذي أسهم في ضبط الموارد وتقليل النزاعات، كما شهد عهد الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦ هـ) توسعًا عمرانيًا وتحسنًا في البنية التحتية، مما دعم استغلال الأراضي الزراعية وربط الأسواق، وهو ما يعكس ملامح اهتمام مبكر وممنهج بالبيئة والموارد في الجزيرة الفراتية (الطبري، ١٩٦٧، ج ٤، ص ٦٠-٦٥، البلاذري، ١٩٨٨، ص ١٨٥-١٩٠)، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل خلال القرن الأول الهجري لكل من العصر الراشدي والعصر الأموي.

٣. ١- العصر الراشدي:

شهدت الجزيرة الفراتية خلال مرحلة الفتح الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (١٣-٢٣ هـ / ٦٣٤-٦٤٤م) تحولًا مهمًا في إدارتها الاقتصادية والبيئية، إذ أنجز فتح مدنها الكبرى مثل الرها ونصيبين وحران بين سنتي (١٧-٢٠ هـ / ٦٣٨-٦٤١م) على يد قادة عسكريين، أبرزهم عياض بن غنم الذي تولى كذلك إدارة الإقليم بعد فتحه. وقد اتسمت السياسة الإدارية الراشدية بالحفاظ على البنية الزراعية القائمة وعدم إتلاف الأراضي أو شبكات الري، مع فرض نظام الخراج بما يضمن استمرارية الإنتاج الزراعي، وهو ما انعكس في استقرار النشاط الزراعي والرعي، ولا سيما في مناطق الخابور والفرات، حيث أبقى الفلاحون في أراضيهم لضمان استغلالها وعدم تحولها إلى أراضٍ بور. ويلاحظ أن هذه السياسة انسجمت مع التوجيهات العامة التي أرساها الخليفة الراشد أبو بكر الصديق لقادة الجيوش الإسلامية، إذ أوصى عند إرسال الجيوش بقوله: «ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاةً ولا بقرةً ولا بغيراً إلا لمأكلة، ولا تحرقوا النخل ولا تعقروه»، وهي وصايا تعكس حرص القيادة الإسلامية المبكرة على صيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على المقومات الزراعية والاقتصادية في المناطق المفتوحة، ومنها الجزيرة



الفراتية (البلاذري، ١٩٨٨، ص ١٨٥؛ الطبري، ١٩٦٧، ج ٤، ص ٥٤-٦٠؛ محمد رضا، ٢٠٠٤، ص ٢٠).

وتكشف معاهدات الصلح التي عقدها المسلمون مع سكان مدن الجزيرة الفراتية عن اهتمام واضح بالمرافق العامة والعمران، فقد ورد في كتاب الصلح الذي منحه عياض بن غنم لأهل الرها: «وعليكم إرشاد الضال، وإصلاح الجسور، والطرق، ونصيحة المسلمين»، وهو شرط يدل على حرص الإدارة الإسلامية على صيانة البنية التحتية وضمان استمرارية الحركة الاقتصادية والتجارية والزراعية داخل الإقليم. ولم يقتصر هذا الشرط على الرها وحدها، بل امتد إلى مدن أخرى فتحت على شروط مشابهة، الأمر الذي يعكس وجود سياسة إدارية هدفت إلى المحافظة على الطرق والجسور والمرافق العامة باعتبارها من المقومات الأساسية لاستقرار السكان واستمرار النشاط الاقتصادي في الجزيرة الفراتية (البلاذري، فتوح البلدان، ج ١، ص ٢٠٦).

كما برز دور بعض القادة الذين تولوا إدارة مناطق من الجزيرة الفراتية خلال عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ومنهم سراقبة بن عمرو الذي نشط خلال المدة (٢٢-٢٥هـ / ٦٤٣-٦٤٦م)، حيث أسندت إليه مهام عسكرية وإدارية في تخوم شمال الجزيرة الفراتية، وقد عمل على تأمين الطرق التجارية الرابطة بين الجزيرة وأرمينية، وتنظيم العلاقة مع السكان المحليين، بما ساعد على استقرار النشاط الاقتصادي، خاصة في مجالات التجارة والرعي، كما ساهم في تثبيت النفوذ الإسلامي في المناطق الجبلية والحدودية، وهو ما أدى إلى حماية الموارد الطبيعية من الاضطرابات، وضمان استمرارية استغلال الأراضي الزراعية والمراعي، لا سيما في المناطق القريبة من منابع الأنهار، وتعكس هذه السياسات وعيًا مبكرًا بأهمية تحقيق التوازن بين التوسع العسكري والحفاظ على المقومات الاقتصادية لإقليم الجزيرة الفراتية (الطبري، ١٩٦٧، ج ٤، ص ١٧٠-١٧٥؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٣، ص ٤٥).

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان (حكم ٢٣-٣٥هـ / ٦٤٤-٦٥٦م)، استمر الاهتمام بتنظيم الموارد الطبيعية في الجزيرة الفراتية من خلال تثبيت نظم الجباية وتوسيع الرقعة الزراعية، حيث عمل الولاة على إعادة توزيع الأراضي الزراعية وإقطاع بعضها للعرب مع الحفاظ على حقوق السكان المحليين، مما ساعد على زيادة الإنتاج الزراعي واستقرار النشاط الاقتصادي، كما شهدت هذه المرحلة تنشيطاً للحركة التجارية نتيجة استقرار الطرق بين الجزيرة والعراق والشام، وهو ما أدى إلى ازدهار تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية، خاصة الحبوب والماشية، وأصبحت مدن مثل نصيبين مراكز تجارية مهمة تربط بين الأقاليم المختلفة (البلاذري، ١٩٨٨، ص ١٩٠-١٩٥؛ اليعقوبي، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ١٤٥).

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة

من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

وفي السياق ذاته، يُعد حبيب بن مسلمة الفهري من أبرز القادة الذين اضطلعوا بأدوار إدارية وعسكرية في الجزيرة الفراتية خلال أواخر العهد الراشدي، خاصة في الفترة (٢٥-٣٥ هـ / ٦٤٦-٦٥٦ م) في عهد الخليفة عثمان بن عفان، حيث تولى قيادة الحملات وتنظيم شؤون بعض المناطق الشمالية، وقد أسهم في تأمين الحدود وتعزيز الاستقرار الداخلي، الأمر الذي انعكس إيجاباً على النشاط الزراعي والتجاري، كما ساعد على حماية طرق القوافل التي كانت تنقل الحبوب والماشية بين الجزيرة والشام، وتشير الروايات التاريخية إلى أنه اتبع سياسة تقوم على تثبيت السكان في أراضيهم وعدم الإضرار بالمزارع، وهو ما يعكس اهتماماً بالحفاظ على الموارد الزراعية وضمان استمرارية الإنتاج، فضلاً عن دعم التبادل التجاري بين المدن الكبرى مثل نصيبين والرها (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٢٠٠-٢٠٥؛ اليعقوبي، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ١٤٨).

أما في عهد الخليفة علي بن أبي طالب (حكم ٣٥-٤٠ هـ / ٦٥٦-٦٦١ م)، فقد تأثرت الجزيرة الفراتية نسبياً بالاضطرابات السياسية، إلا أن الإدارة المحلية سعت إلى الحفاظ على استقرار الموارد الاقتصادية، خاصة في المناطق الزراعية، حيث استمرت عملية تحصيل الخراج وتنظيم الأراضي الزراعية رغم الصراعات. وقد حافظت الدولة على الحد الأدنى من الأمن في الطرق التجارية، مما ساعد على استمرار حركة التجارة، كما ظل النشاط الرعوي قائماً بفضل اتساع المراعي الطبيعية في الإقليم، وهو ما يدل على أن الإدارة الراشدية في أوقات الفتنة حرصت على عدم انهيار البنية الاقتصادية والبيئية للجزيرة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٤، ص ٤٣٧-٤٤٠؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٣، ص ٩٨).

وبصورة عامة، يتضح أن إدارة الجزيرة الفراتية في العصر الراشدي خلال القرن الأول الهجري (١٧-٤٠ هـ / ٦٣٨-٦٦١ م) قامت على أسس اقتصادية وبيئية واضحة تمثلت في الحفاظ على الأراضي الزراعية، وصيانة شبكات الري، وضمان استمرارية النشاط الرعوي، إلى جانب تأمين طرق التجارة بين الشام والعراق، وهو ما جعل الإقليم يحتفظ بمكانته كمركز زراعي وتجاري مهم. وقد لعب الولاة والقادة المحليون دوراً رئيسياً في تنفيذ هذه السياسات، مستندين إلى توجيهات الخلفاء الراشدين التي ركزت على عدم الإضرار بالأرض والسكان، وهو ما أسهم في تحقيق توازن بين الفتح العسكري والاستقرار الاقتصادي (اليعقوبي، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ١٥٠؛ ابن خلدون، ٢٠٠٤، ج ٢، ص ٣١٢).

٢.٣ - العصر الأموي:

امتد اهتمام حكام الجزيرة الفراتية خلال العصر الأموي طوال المدة (٤١-١٣٢ هـ / ٦٦١-٧٥٠ م)، حيث أدرك الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١-٦٠ هـ / ٦٦١-٦٨٠ م) الأهمية



الاستراتيجية للجزيرة الفراتية بوصفها منطقة تموين رئيسة، فعمل على إعادة التنظيم الإداري بعد انتهاء الفتنة الكبرى، حيث عمل على تثبيت سلطة الدولة في الإقليم وربطه إداريًا بالشام، مع الاهتمام بتأمين الطرق التجارية بين العراق والشام، وهو ما ساعد على تنشيط التبادل التجاري، خاصة تجارة الحبوب والماشية، كما حرصت الإدارة الأموية المبكرة على استمرار استغلال الأراضي الزراعية وعدم تعطيلها، مما حافظ على استقرار النشاط الرعوي في المراعي الواسعة للجزيرة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٥، ص ٢٣٢-٢٣٥؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٣، ص ٢٢٠).

كما عمل على تنظيم موارد المياه وحماية المراعي، خاصة في المناطق التي كانت تمثل خطوط إمداد للجيش المتجهة نحو الثغور البيزنطية، وقد ساعدت هذه الإجراءات في تحويل الإقليم إلى مركز مهم لتزويد الدولة بالماشية والمنتجات الحيوانية، مما عزز من دوره الاقتصادي والعسكري في آن واحد (الطبري، ١٩٦٧، ج ٥، ص ٢٦٣-٢٦٥).

ويمكن النظر إلى هذه الإجراءات بوصفها ذات أبعاد بيئية غير مباشرة، إذ إن المحافظة على استمرارية استغلال الأراضي الزراعية، وتأمين طرق الإمداد، وتنظيم الانتفاع بالموارد الطبيعية، أسهمت في الحد من تدهور الأراضي وتعطيلها، وضمان الاستفادة المستدامة نسبيًا من موارد المياه والمراعي التي اعتمد عليها سكان الإقليم وجيوش الدولة. كما أن استقرار النشاط الزراعي والرعوي أدى إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والبيئي في الجزيرة الفراتية، والحد من مظاهر الإهمال التي قد تنشأ عن الاضطرابات السياسية أو الحروب. ومن ثم، فإن السياسات الإدارية التي اتبعتها الدولة الأموية في عهد معاوية بن أبي سفيان لم تقتصر على تحقيق الأهداف العسكرية والاقتصادية فحسب، بل انعكست آثارها إيجابًا على واقع البيئة المحلية من خلال صون مواردها الطبيعية وضمان استمرار الانتفاع بها.

حرص ولاية الدولة الأموية في الجزيرة الفراتية خلال عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان ومنهم ضحاک بن قيس الفهري (ت: ٦٥هـ / ٦٨٥م) على تحقيق الاستقرار الأمني والإداري في المناطق الرعوية التي كانت تمثل مصدرًا مهمًا لتموين الدولة بالماشية والمنتجات الحيوانية. وقد أسهم الحد من الاضطرابات والنزاعات المحلية في ضمان استمرار النشاط الرعوي وعدم تعطل حركة التنقل الموسمي للقطعان، الأمر الذي حافظ على استثمار المراعي الطبيعية بصورة منتظمة. كما انعكس هذا الاستقرار إيجابًا على الموارد البيئية للإقليم، إذ أدى إلى الحد من مظاهر التخریب والإهمال التي قد تصاحب حالات الاضطراب، وساعد على استدامة الانتفاع بالمراعي بوصفها أحد أهم المقومات الاقتصادية والعسكرية للجزيرة الفراتية في العصر الأموي المبكر. ويتضح من روايات المؤرخين أن اهتمام الإدارة الأموية بتأمين طرق الإمداد وضبط الأقاليم الحدودية أسهم



في استمرار استغلال الموارد المحلية وعدم تعرضها للتعطيل نتيجة الاضطرابات السياسية والعسكرية (الطبري، ١٩٦٧، ج ٥، ص ٢٣٢-٢٣٥؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٣، ص ٢٢٠-٢٢١).

وفي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (حكم ٦٥-٨٦هـ / ٦٨٥-٧٠٥م)، برز تحول مهم تمثل في جعل الجزيرة الفراتية إقليمًا مستقلًا؛ ظهر ذلك بشكل أوضح بعد إصلاحاته الإدارية سنة (٧٢هـ / ٦٩٢م)، التي تضمنت إعادة تنظيم تلك الأقاليم إدارياً، وفصلها عن أجناد الشام (الخرعان، ١٩٨٩، ص ٦٠-٦٥)، كما عمل على ضبط الخراج، وهو ما أسهم في تنظيم الجباية وضبط الموارد الاقتصادية، خاصة الأراضي الزراعية والمراعي، كما عمل على تنظيم القنوات والمجاري المائية؛ إذ كان له وعي مبكر بأهمية إدارة تلك الموارد المائية لصالح الزراعة والبيئة العامة، وقد أدى كل هذا التنظيم إلى تقليل النزاعات القبلية على الموارد المائية، وتحقيق قدر كبير من الاستقرار ساعد على زيادة الإنتاج الزراعي ودعم الثروة الحيوانية (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٢١٠-٢١٥؛ اليعقوبي، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ١٧٠).

يعكس اعتماد الدولة الأموية على الخراج المتأتي من إقليم الجزيرة الفراتية أهمية هذا الإقليم بوصفه أحد المراكز الزراعية الرئيسة في الدولة، إذ أسهمت موارده في دعم الاقتصاد العام للدولة الإسلامية في تلك المرحلة. ويُفهم من استمرار تدفق الخراج بانتظام أن النشاط الزراعي في المنطقة كان مستمراً وغير متقطع، وهو ما يدل على وجود استقرار نسبي في استثمار الأرض وعدم تركها للإهمال أو الخراب. كما تشير طبيعة الإنتاج الزراعي في الإقليم إلى توفر ظروف بيئية ملائمة، من أبرزها وفرة الموارد المائية وخصوبة التربة، بما سمح باستدامة الزراعة والرعي. وقد ارتبط هذا الاستقرار الإداري والعسكري بوجود عدد من القادة الذين تولوا التأثير في الإقليم خلال فترات الاضطراب، ومن أبرزهم عبيد الله بن زياد الذي امتد نفوذه إلى العراق والجزيرة في سياق الصراع السياسي في أواخر العهد الأموي الأول (ت: سنة ٦٧هـ / ٦٨٦م) (الطبري، ١٩٦٧م، ج ٥، ص ٥٧٤-٥٧٦؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٣، ص ٣٢٧-٣٢٩). وقد أسهمت هذه القيادات في ضبط الأوضاع العامة وتأمين طرق الإمداد، وهو ما انعكس على استمرار النشاط الزراعي والرعي وعدم تعطيل الموارد الطبيعية. وإلى جانب ذلك، فإن المحافظة على انتظام الخراج واستمرارية الإنتاج يعكسان بصورة غير مباشرة نجاح الإدارة في الحفاظ على توازن استغلال الموارد الطبيعية دون تعطيلها. وبذلك يمكن القول إن الاستقرار الإداري والعسكري في الجزيرة الفراتية قد أسهم في صون البيئة المحلية وضمان استمرارية نشاطها الزراعي، ضمن إطار إدارة الدولة للموارد أكثر من كونه سياسة بيئية مستقلة بالمفهوم الحديث.



مشاريع الري وشق القنوات (هندسة المياه في نهر البليخ): مثلت ولاية الأمير مسلمة بن عبد الملك (توفي ١٢١ هـ / ٧٣٩ م) على إقليم الجزيرة الفراتية والموصل في العصر الأموي نقطة تحول مفصلية في التاريخ الهيدرولوجي والزراعي للمنطقة؛ إذ قاد عملية استصلاح واسعة ارتكزت على إدارة الموارد المائية وتوجيهها. وبرز نظام التحكم المائي الذي شيده على نهر البليخ—أحد الروافد الشرقية الرئيسية لنهر الفرات—كأحد أهم الشواهد الهندسية في تلك الحقبة، حيث نجح هذا السد في كبح جماح الفيضانات الموسمية وحماية التربة من الانجراف والتعرية. ولم تقتصر نتائج هذا المشروع على الأبعاد الاقتصادية والمالية للدولة فحسب، بل امتدت لتحدث أثراً بيئياً ومناخياً ملموساً تمثل في رفع منسوب المياه الجوفية بالآبار المحيطة، وتخفيض ملوحة التربة عبر غسل السبخات الملحية، مما أدى إلى تحويل مساحات قاحلة شاسعة إلى بيئات رطبة ومستقرة جاذبة للحياة البرية والنشاط البشري (البلاذري ١٩٨٨، ص ٤٩١؛ ابن عساكر ١٩٩٥، ج ٥٨، ص ٣٦).

تجفيف المستنقعات واستصلاح الأراضي الموات: تسمت السياسة العمرانية لولاة الإقليم في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، ومنهم أخوه محمد بن مروان (توفي ١٠١ هـ / ٧٢٠ م) وبشر بن مروان (توفي ٧٥ هـ / ٦٩٤ م)، بالتركيز على مفهوم 'إحياء الموات' كأداة لإعادة التوازن البيئي والصحي في المناطق المضطربة هيدروليكيًا؛ إذ كانت أجزاء واسعة من الجزيرة الفراتية وأطراف العراق تعاني من تكوّن المستنقعات والمسطحات المائية الآسنة التي شكّلت بؤراً طبيعية لانتشار الأوبئة والأمراض. وبموجب التوجيهات المركزية، عمد الولاة إلى شق شبكات قنوات تصريف متطورة نجحت في سحب المياه الراكدة وتدويرها لصالح قنوات ري منظمة وجارية. هذا التحول من البيئة المستنقعية الملوثة إلى الواحات الزراعية الخضراء أسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الهواء والمناخ المحلي، والحد من انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وإعادة تأهيل البيئة البرية للاستيطان المستدام (الطبري ١٩٦٧، ج ٦، ص ١٨٥؛ قدامة بن جعفر ١٩٨١، ص ٢١٤).

التوسع في الأحزمة الخضراء والتشجير الكثيف "تواصلت الرؤية التطويرية لإقليم الجزيرة الفراتية مع الأبناء الذين نشأوا في كنف مدرسة عبد الملك بن مروان الإدارية وتولوا الأمر بعده—وعلى رأسهم الخليفة هشام بن عبد الملك—عبر التوسع في حفر الأنهر الكبرى مثل نهري الهني والمري في منطقة الرقة، متبعين استراتيجية بيئية صارمة تُلزم المزارعين والمستثمرين بجعل خطوط التشجير جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية للمشاريع. وقد فرض الولاة غرس أحزمة شجرية كثيفة من النخيل والزيتون والأشجار المثمرة على ضفاف المجاري المائية المستحدثة لتثبيت ضفاف القنوات ومنع زحف الرمال الصحراوية نحو الحقول. وقد انعكست هذه المسطحات

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة

من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

الشجرية إيجابياً على المنظومة البيئية المحلية من خلال خفض درجات الحرارة في فصل الصيف، وزيادة معدلات الرطوبة الجوية، فضلاً عن توفير موائل طبيعية جديدة عززت التنوع البيولوجي للطيور والحيوانات في المنطقة (ياقوت الحموي ١٩٩٥، ج ٥، ص ١٤٨؛ الدوري ١٩٨٥، ص ٣٤).

اتسم عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦ هـ / ٧٠٥-٧١٥ م) بامتداد سياسة 'إحياء الموات' وتطوير المنظومة البيئية والزراعية لإقليم الجزيرة الفراتية، حيث تم توجيه الموارد اللوجستية لتطهير البؤر الطبيعية الوعرة وتحويلها إلى أراضي منتجة. ويبرز في هذا السياق مشروع الأمير سعيد بن عبد الملك، الذي حظي بإقطاع استصلاح من الخليفة في بقعة مستنقعية كثيفة الغابات على ضفاف الفرات كانت مأوى للسبع وتُعرف بـ 'المأزق'. وعبر هندسة مائية دقيقة، أشرف الأمير على حفر قناة نهريّة كبرى عُرفت تاريخياً بـ 'نهر سعيد'، نجحت في سحب المياه الزائدة وتجفيف المستنقع الآسن، مما أدى إلى تبدل البنية البيئية للمنطقة وتحولها إلى واحدة من أكثر بقاع الجزيرة الفراتية خصوبةً وازدهاراً عمرانياً (البلاذري ١٩٨٨، ص ٢٤١؛ ياقوت الحموي ١٩٩٥، ج ٥، ص ٣٤٣).

مشاريع مسلمة بن عبد الملك وهندسة ري الجزيرة شكّلت المشاريع الهيدروليكية التي قادها الأمير القائد مسلمة بن عبد الملك (توفي ١٢١ هـ / ٧٣٩ م) في عهد أخيه الوليد بن عبد الملك ركيزة أساسية في إعادة تشكيل النظم البيئية والمناخية لديار مضر والجزيرة الفراتية؛ إذ لم تقتصر جهوده على الجوانب العسكرية، بل ركزت على الأمن المائي المستدام. ومن أبرز هذه الشواهد تشييده لسد تنظيمي عظيم على نهر البليخ—الرافد الحيوي للفرات—بهدف ضبط التدفقات الموسمية وحماية التربة من الانجراف، إلى جانب حفر قناة مائية عملاقة أطلق عليها 'نهر مسلمة' لإيصال المياه العذبة إلى مدينة حصن مسلمة الناشئة. هذا التحول الهندسي أوجد بيئة زراعية مستقرة حدّت من الجفاف، ورفعت منسوب المياه الجوفية، ووقّرت موائل بيئية جديدة دعمت الاستقرار البشري والتنوع الحيوي (الطبري ١٩٦٧، ج ٦، ص ٤٤٥؛ ابن عساكر ١٩٩٥، ج ٥٨، ص ٣٨).

الأبعاد الاستراتيجية والبيئية لسياسة الاستصلاح الأموية تندرج المشاريع الزراعية والمائية في الجزيرة الفراتية خلال العصر الأموي ضمن رؤية استراتيجية متكاملة زوّجت بين التمكين العسكري للمنطقة كخط دفاع أول وثغر منطلق نحو الإمبراطورية البيزنطية، وبين تعظيم القيمة البيئية والاقتصادية للأرض. فمن خلال نظام قطائع الاستصلاح، حقّزت الدولة الأمراء والولاة على استثمار رؤوس الأموال في شق الأنهار وتجفيف المستنقعات الكبرى، شريطة إحيائها



بالنبات والشجر ودفع الخراج عنها. هذا المنهج التنموي انعكس إيجابياً على المناخ الموضعي لإقليم الجزيرة، حيث ساهمت الأحزمة الخضراء والمجاري المائية المستحدثة في خفض حدة الحرارة الصيفية، وتثبيت التربة، والحد من انتشار الأوبئة والملوحة الزائدة، مما جعل الإقليم يمثل سلة غذاء رئيسية للدولة (قدامة بن جعفر ١٩٨١، ص ٢١٥؛ الدوري ١٩٨٥، ص ٤٢).

وفي عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك (حكم ٩٦-٩٩ هـ / ٧١٥-٧١٧ م)، استمرت سياسات دعم الاستقرار الاقتصادي، حيث جرى الاهتمام بتأمين الطرق التجارية بين الجزيرة ومناطق الشام، مما ساعد على ازدهار حركة القوافل التجارية بين البادية، كما أسهمت هذه السياسة في حماية النشاط الزراعي والرعوي من الاضطرابات، خصوصاً في المناطق القريبة من الفرات والخابور (اليقوبي، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ١٨٠؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٤، ص ٦٠).

وفي نفس السياق، يُذكر أنه كان هناك وعي مبكر للحكام في العصر الأموي ولا سيما بأهمية تنظيم موارد المياه لصالح الزراعة والبيئة العامة خلال حكم (الوليد بن عبد الملك، وسليمان بن عبد الملك)، فكانت القنوات المائية مشروعاً مركزياً في سياساتهم في إقليم الجزيرة الفراتية الذي اعتمد اعتماداً شديداً على الري الصناعي، ففي كتاب الخراج لأبي يوسف جاء ذكر تنظيم الخراج المتعلق بإدارة الموارد الزراعية والري، حيث حرم بعض الاستخدامات السيئة للمياه، وجعل تنظيمها ضمن صلاحيات الدولة لضمان استمرار الزراعة وتدفق المياه إلى القنوات بصورة عادلة لجميع المزارعين، بما يُظهر اهتمامهم بحفظ البيئة الزراعية وتوزيع المياه (أبو يوسف، ١٣٨٢ هـ، ص ١٤).

٤. مظاهر اهتمام حكام الجزيرة خلال القرن الثاني الهجري (١٠١-٢٠٠ هـ):

١.٤- العصر الأموي خلال (١٠١-١٣٢ هـ / ٧١٩-٧٥٠ م):

شهدت الجزيرة الفراتية في مطلع القرن الثاني الهجري منعطفاً إدارياً وأمنياً بارزاً تزامناً مع ولاية عمر بن هبيرة الفزاري (١٠٢-١٠٥ هـ / ٧٢٠-٧٢٤ م)، والذي انتهج إستراتيجية عسكرية حازمة ارتكزت على قمع الحركات الانفصالية والاضطرابات العشائرية؛ نظراً للارتباط العضوي بين استتباب الأمن الداخلي وحماية المقدرات البيئية الاقتصادية للإقليم (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٣، ص ٤٤١-٤٤٣).

ولم تكن حركات التمرد—لا سيما الخوارج الصفورية والعصبيات القبلية التي انتشرت في ريف الجزيرة ومقاطعاتها مثل سنجار ونصيبين—تستهدف سلطة الخلافة سياسياً فحسب (الطبري، ١٩٦٧، ج ٧، ص ٩٠-٩٢)، بل اعتمدت في تكتيكاتها الميدانية على استنزاف الموارد الطبيعية والبنية التحتية للريف؛ عبر إحراق المحاصيل الزراعية، وقطع الأشجار المثمرة لتقويض ميرة

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

(تموين) الجيوش النظامية (ابن الأثير، 1987، ج ٥، ص ١١٢-١١٥)، فضلاً عن اللجوء إلى ردم الآبار وتخريب السدود وقنوات الري على روافد الفرات لتعطيش الخصوم وإفساد التربة (البلاذري، ١٩٩٦م، ج ٨، ص ٢٧٣-٢٧٥).

وقد تمكن الوالي عمر بن هبيرة من تحجيم هذا التدمير الممنهج عبر تطبيق إستراتيجية المطاردة المستمرة وتطويق معاقل المتمردين لشل حركتهم ومنعهم من استغلال ريف الجزيرة (ابن الأثير، ١٩٨٧م، ج ٥، ص ١٨٠)، بالتوازي مع نشر "المسالح" (النقاط العسكرية الثابتة) لحراسة منابع المياه والخطوط الحيوية وطرق التجارة (الطبري، ١٩٦٧م، ج ٧، ص ٩٤-٩٥). هذا الاستقرار الأمني أتاح للإدارة الأموية إعادة إعمار المنظومة الهيدرولوجية (المائية) عبر تطهير القنوات وإصلاح الجسور، مما أَمَّن الغطاء النباتي والمراعي من التآكل والتصحر الرعوي، ووفر البيئة الحيوية المستدامة لعودة الفلاحين واستمرار النشاط الزراعي الذي تميزت به الجزيرة الفراتية كإحدى أهم سلال الغذاء في الدولة الأموية (البلاذري، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٨١-١٨٣).

كما برز دور الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ / ٧٢٤-٧٤٣م) في تعزيز الإدارة الإقليمية، إذ استمر في الاهتمام على تنظيم الجباية وضبط الموارد الزراعية، كما عمل على تنشيط المراكز الحضرية مثل الرقة، مما ساعد على ازدهار الزراعة وتجارة الحبوب والماشية، إلى جانب دعم الصناعات المرتبطة بها، كالنسيج والصوف، وهو ما عكس وعياً كبيراً بأهمية استثمار الموارد الطبيعية لإقليم الجزيرة الفراتية (الطبري، ١٩٦٧، ج ٧، ص ١٥٠-١٥٥؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٥، ص ٢١٠).

وفي أواخر العهد الأموي، على الرغم من الاضطراب السياسي الحاد والحروب الأهلية التي عصفت بالبيت الأموي بعد وفاة الخليفة هشام بن عبد الملك (١٢٥هـ/٧٤٣م)، إلا أن منطقة الجزيرة الفراتية نالت اهتماماً بيئياً وإستراتيجياً استثنائياً؛ نظراً لتحول الإقليم إلى مركز الثقل السياسي والعسكري للخلافة بعد اتخاذ الخليفة الأخير مروان بن محمد لمدينة حران عاصمةً بديلة له (البلاذري، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٨٢). وقد انعكس هذا التحول الجيو-إستراتيجي على استمرار الإشراف الإداري المنظم على الثروات المائية والتنوع البيولوجي في الإقليم، وتحديدًا في تنظيم مصائد الأسماك واستدامتها في المسطحات المائية مثل "بحيرة الطرخ" في الجزيرة، والتي حظيت برعاية إدارية مروانية مباشرة منعت الصيد العشوائي والنزاعات حولها (البلاذري، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٨٣). ولم يقتصر الاهتمام البيئي والمائي على استدامة البحيرات والقنوات، بل امتد ليشمل البنية التحتية الهيدرولوجية (المائية) الرابطة بين أقاليم الجزيرة لحمايتها من المخاطر الطبيعية؛ حيث شُيِّد في أواخر هذه الفترة (سنة ١٢٦هـ / ٧٤٤م) جسر الموصل العظيم



الذي أسهم في تنظيم حركة الحاصلات الزراعية، وحماية الريف والقرى المحيطة بالنهر من أخطار الفيضانات الموسمية الجارفة للتربة وصيانة البنية الزراعية للإقليم (خليفة بن خياط، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٣٥٨). وترافق ذلك مع حماية مشددة للمراعي الطبيعية الشاسعة والغطاء النباتي في بادية الجزيرة الفراتية، لتأمين الاحتياجات الحيوية وتنمية الثروة الحيوانية، لا سيما الخيول والمواشي التي كانت تمثل العصب العسكري والبيئي للعاصمة الجديدة حران وجيوشها المرابطة (ابن الأثير، ١٩٨٧م، ج ٥، ص ١٨٠).

٢.٤ - عصر الدولة العباسية خلال (١٠١-٢٠٠هـ / ٧١٩-٨١٥م):

مع قيام الدولة العباسية سنة ١٣٢هـ / ٧٥٠م خلال المرحلة الانتقالية الأممية (١٣٢-١٣٦هـ / ٧٥٠-٧٥٤م) في عهد الخليفة أبو العباس السفاح، تم تأسيس الدولة العباسية وإعادة تنظيم الجزيرة الفراتية إدارياً، حيث حرصت الدولة الجديدة على تثبيت الأمن في كل المدن والأقاليم، كما عمل السفاح على إعادة تنشيط الزراعة بعد فترة الاضطراب، كذلك الحفاظ على شبكات الري واستمرار استغلال الأراضي الزراعية، وهو ما ساعد على استعادة التوازن الاقتصادي في الإقليم (الطبري، ١٩٦٧، ج ٧، ص ٤٢٠-٤٢٥؛ البلاذري، ١٩٨٨، ص ٢٥٠).

وفي عهد الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ / ٧٥٤-٧٧٥م)، شهدت الجزيرة الفراتية مرحلة كبيرة من التنظيم الإداري الدقيق، حيث تم ضبط الخراج وتنظيم الموارد المائية، كما عملت الدولة على دعم الزراعة من خلال صيانة القنوات وإحياء الأراضي البور، وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق استقرار اقتصادي واضح (الطبري، ١٩٦٧، ج ٨، ص ١٠٠-١٠٥؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٦، ص ٥٠).

كما برز دور بعض الولاة في هذه المرحلة، ومنهم موسى بن مصعب الخثعمي (نشط نحو ١٣٦-١٤٠هـ / ٧٥٤-٧٥٨م)، حيث عمل على إعادة تنظيم الإدارة المحلية، وضبط الجباية، وتأمين طرق التجارة، مما ساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية وربط الجزيرة بالمراكز التجارية في العراق والشام (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٢٥٥؛ اليعقوبي، ٢٠٠٢، ج ٢، ص ٢١٠).

وفي عهد الخليفة المهدي العباسي (١٥٨-١٦٩هـ / ٧٧٥-٧٨٥م)، استمرت سياسة دعم البنية التحتية، حيث أولت الدولة اهتماماً خاصاً بإصلاح القنوات المائية وتنظيم الري، خاصة في مناطق الخابور، مما أسهم في زيادة الإنتاج، إلى جانب تنشيط التجارة الزراعية بين مدن الجزيرة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٨، ص ٢٢٠-٢٢٥؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٦، ص ١٥٠).



كما شهدت الجزيرة الفراتية في عهد الخليفة المهدي العباسي توسعاً ملحوظاً في استصلاح كم هائل من الأراضي البور وتحويلها إلى أراضي زراعية، خاصة في مناطق أعالي الخابور والفرات، حيث عملت الإدارة العباسية في عهد الخليفة المهدي على إعادة شق القنوات المائية وتطوير نظم الري، مما أدى إلى إدخال مساحات جديدة في الإنتاج الزراعي، وقد ارتبط ذلك بتوسع عمراني في مدن مثل الرقة، التي تحولت إلى مركز إداري وتجاري مهم، وهو ما ساعد على ربط الإنتاج الزراعي بالأسواق الداخلية وتعزيز التجارة الزراعية، خاصة الحبوب والماشية (ابن خرداذبه، ١٨٨٩، ص ٧٨-٨٠؛ البغدادي، ١٩٨١، ص ٢٤٥).

أما في أواخر القرن الثاني الهجري، خلال عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-٨٠٩ م) شهدت الجزيرة الفراتية ازدهاراً ملموساً في الإنتاج الزراعي، حيث ركزت الإدارة العباسية على زراعة الحبوب الأساسية مثل القمح والشعير، بالإضافة إلى زراعة البقوليات والحمص والعدس، التي شكلت الغذاء الرئيسي للسكان ودعمت الاقتصاد المحلي، وقد ارتبط هذا الإنتاج الزراعي بصناعات تحويلية مهمة، مثل صناعة الطحين والزيت النباتية، وصناعة الصوف والأنسجة من الماشية المحلية، بالإضافة إلى تنشيط تجارة الأقمشة، الحبوب، والصوف في الأسواق الداخلية والخارجية، كما أولت الدولة اهتماماً بصيانة القنوات المائية وشق الجداول، لضمان استمرارية الري، وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة، مما جعل الجزيرة الفراتية مركزاً زراعياً وصناعياً حيوياً في الدولة العباسية (الطبري، ١٩٦٧، ج ٨، ص ٣٥٠-٣٥٥؛ ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٦، ص ٣٠٠).

وفي نفس الفترة، شهدت الجزيرة الفراتية نشاطاً ملحوظاً في الصناعات اليدوية والحرف المرتبطة بالزراعة، إذ شجعت الدولة على إنتاج منتجات صناعية مثل النسيج المصنوع من الصوف والكتان، وأدوات الزراعة والفخار لتخزين الحبوب والزيت، إلى جانب صناعة القناديل والزيت النباتية التي كانت تصدر إلى الأسواق المجاورة، كما أولت الإدارة العباسية اهتماماً بالتجارة الإقليمية والدولية، حيث ربطت شبكة واسعة من الطرق بين مدن الجزيرة، مثل الرقة ونصيبين، مع العراق والشام، إضافة إلى حماية المراكز الحدودية (التخوم) لتسهيل مرور القوافل التجارية، وقد ساعدت هذه السياسات على ازدهار الأسواق، ونقل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعات المرتبطة بها إلى الأسواق الكبرى، مما جعل الجزيرة الفراتية أحد أهم المراكز الاقتصادية والتجارية في الدولة العباسية (ابن رسته، ١٨٩٢، ص ٩٠-٩٢؛ الإصطخري، ١٩٢٧، ص ٦٠).



وفي سياق تكامل النشاط الاقتصادي خلال عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-٨٠٩ م)، برزت أهمية التجارة البرية والداخلية في إقليم الجزيرة الفراتية بوصفها حلقة وصل رئيسة بين العراق والشام والأناضول، حيث نشطت القوافل التجارية التي كانت تنقل الحبوب كالقمح والشعير، والمنتجات الحيوانية مثل الصوف والجلود، إضافة إلى السلع المصنعة كالأقمشة والزيت، وقد اعتمدت هذه القوافل على شبكة طرق منظمة تمر عبر مدن رئيسة مثل الرقة ونصيبين، التي أدت دور "موانئ داخلية" لتجميع البضائع وتوزيعها. كما اهتمت الدولة بتأمين هذه الطرق من خلال الحاميات العسكرية ونقاط المراقبة في التخوم، مما ساعد على انتظام حركة التجارة وتقليل المخاطر، وأدى ذلك إلى ازدهار الأسواق الإقليمية واندماج الجزيرة في شبكة التجارة العباسية الكبرى، وعكس ذلك إدراك الدولة لأهمية الموقع الجغرافي للإقليم الجزيرة في دعم الاقتصاد العام، وتحويله إلى مركز عبور تجاري يربط بين الأقاليم المختلفة (الدوري، ٢٠٠١، ص ٢١٠-٢١٥).

٥. دور الحكام في حماية أرض الجزيرة الفراتية ومواردها ومنع التعدي عليها:

٥. ١ - استراتيجية أرض الجزيرة الفراتية:

كشفت طبيعة الصراع بين القوى الكبرى في العصور الوسطى عن المكانة الاستراتيجية البالغة لأرض الجزيرة الفراتية، إذ شكلت مسرحاً للمواجهات ومحوراً للتوازن العسكري بين الدولة الإسلامية والإمبراطورية البيزنطية منذ الفتح الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (١٣-٢٣ هـ / ٦٣٤-٦٤٤ م)، حين تم فتح مدن الجزيرة بين ١٧-٢٠ هـ / ٦٣٨-٦٤١ م بقيادة عياض بن غنم، واستمر هذا الوضع خلال العهد الأموي، خاصة في زمن عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ / ٦٨٥-٧٠٥ م) الذي أعاد تنظيم الإقليم إدارياً سنة ٧٢ هـ / ٦٩٢ م، ثم في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥ هـ / ٧٢٤-٧٤٣ م) الذي عزز التحصينات في مناطق الثغور الشمالية، وقد سعى الطرفان إلى إضعاف الآخر عبر السيطرة على الجزيرة، فكانت أحياناً ساحة للغارات البيزنطية المتكررة، وأحياناً أخرى قاعدة متقدمة لصد تلك الهجمات، وتركزت الاعتداءات البيزنطية على المناطق الشمالية والوسطى، ولاسيما الرها، لإضفاء طابع ديني على الصراع، ومع استقرار السيطرة الإسلامية على معظم الجزيرة حتى أواخر القرن الأول الهجري، برزت الحاجة إلى حماية الأرض والموارد، وقد أدرك الحكام أهمية تحصين الإقليم، فأنشأوا القلاع والحصون في المواضع المرتفعة، مستفيدين من التحصينات السابقة، كما واجهت السلطة أخطاراً خارجية كغارات الخزر خلال القرن الثاني الهجري، وأخرى داخلية كحركات الخوارج منذ أواخر القرن الأول الهجري (نحو ٦٤ هـ وما بعدها)، والاضطرابات القبلية واعتداءات قطاع الطرق،

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

الأمر الذي دفعها إلى تعزيز المواقع العسكرية لمنع التعدي على الأرض وحماية الموارد الزراعية والمائية، بما يضمن استقرار الجزيرة وأمنها (حُمادي، ١٩٧٧، ص ١٧٨-١٨٠). كما شهدت منطقة الجزيرة حالة من الاستقرار النسبي خلال النصف الأول من القرن الثاني الهجري، ولا سيما في عهد **أبو جعفر المنصور** (١٣٦-١٥٨ هـ / ٧٥٤-٧٧٥ م) والمهدي العباس (١٥٨-١٦٩ هـ / ٧٧٥-٧٨٥ م)، غير أن هذا الاستقرار بدأ يتراجع في أواخر القرن الثاني الهجري بعد وفاة **هارون الرشيد** (١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-٨٠٩ م)، حيث اندلع الصراع بين الأميين والمأمون (١٩٣-١٩٨ هـ / ٨٠٩-٨١٣ م)، وفي ظل هذه الظروف حرص ولاية الجزيرة وقادتها العسكريون على تعزيز التحصينات المحلية وحماية الأراضي الزراعية ومصادر المياه من أي اعتداء محتمل، سواء من القوى الخارجية أو من الجماعات الداخلية الخارجة عن السلطة، كما عملوا على تأمين الطرق الزراعية ومناطق الإنتاج ومنع التخريب والنهب، إدراكاً منهم أن استقرار الجزيرة يمثل عنصراً أساسياً في دعم اقتصاد الدولة وتوفير المؤن للجيش، وهو ما يعكس وعياً متقدماً بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية بوصفها ركيزة للأمن السياسي والعسكري (حُمادي، ١٩٧٧، ص ٥٩٢).

٥. ٢ - حماية حكام الجزيرة للأرض والموارد المائية:

أدرك حكام الجزيرة الفراتية خلال القرن الأول والثاني الهجريين أن حماية الأرض والموارد المائية تمثل أساس الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وهو ما ظهر منذ العهد الراشدي في زمن **عمر بن الخطاب** (١٣-٢٣ هـ)، حين أقيمت الأراضي الزراعية وشبكات الري دون تخريب لضمان استمرارية الإنتاج، ثم تطور هذا الاهتمام في العهد الأموي، خاصة في زمن **عمر بن عبد العزيز** (٩٩-١٠١ هـ / ٧١٧-٧٢٠ م)، الذي أعاد تنظيم الخراج وربط توزيع الموارد، ومنها المياه؛ بمبدأ العدالة، وقد استمر هذا التوجه في العصر العباسي، لا سيما خلال عهد **أبو جعفر المنصور** (١٣٦-١٥٨ هـ) الذي عمل على ضبط الجباية وتنظيم الموارد المائية، ثم في عهد **المهدي العباسي** (١٥٨-١٦٩ هـ) حيث شهدت القنوات أعمال صيانة وتوسعة، وقد حرص الولاة، تنفيذاً لتوجيهات الخلفاء، على ضبط توزيع مياه الأنهار والعيون، ومنع الاستئثار بها من قبل القبائل أو الإقطاعيين، لما لذلك من أثر مباشر في استدامة الزراعة وتأمين موارد الخراج، كما كُلف عمال مختصون بالإشراف على السواقي والقنوات، وضبط أي تجاوزات قد تؤدي إلى الإضرار بالأراضي الزراعية المجاورة، ويشير **أبو يوسف** إلى أن السلطة كانت تعتبر الاعتداء على مصادر المياه تعدياً على حق الجماعة والدولة معاً، وهو ما دفع الولاة إلى اتخاذ إجراءات حازمة



لحفاظ على البيئة الزراعية وضمان العدالة في الانتفاع بالمياه، خاصة في المناطق الخصبة من الجزيرة الفراتية (أبو يوسف، ١٩٧٩، ص ١٤-١٦).

كما لعب الحكام دوراً محورياً في حماية الأراضي الزراعية في الجزيرة من التخريب والتعديات الناتجة عن الصراعات القبلية أو الإهمال الإداري، حيث استمر هذا الدور من أواخر العصر الأموي في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ) إلى العصر العباسي في عهد هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ)، إذ عمل الولاة على فرض سلطة الدولة على الأرياف والقرى، ومنع الرعي الجائر أو تحويل مجاري المياه دون إذن رسمي، ويذكر البلاذري أن الخلفاء كانوا يوصون ولائهم في الجزيرة بالمحافظة على الأنهار والعيون والسهول الزراعية، لما تمثله من مورد اقتصادي استراتيجي، وقد شملت هذه السياسة مراقبة استثمار الأرض، وحماية الفلاحين من تعسف المتنفذين، ومنع احتكار المياه أو إهمال صيانة المنشآت المائية، وهو ما عكس وعياً مبكراً بأهمية الإدارة البيئية المتوازنة، وأسهم في ترسيخ استقرار الجزيرة الفراتية وتحويلها إلى قاعدة اقتصادية وعسكرية مهمة خلال القرنين الأول والثاني الهجريين (البلاذري، ١٩٨٨، ص ٢٤٩-٢٥١).

٦. المعارضة القبلية في الجزيرة الفراتية وموقف الحكام منها:

٦. ١ - الفترة الأولى إبراز دور الحكام من حيث السياسة القبلية وإدارة الصراع السياسي للبيئة:

شهد إقليم الجزيرة الفراتية حالة من الاضطراب خلال القرن الأول الهجري (١-١٠٠هـ / ٦٢٢-٧١٩م)، ولا سيما في أواخر العصر الراشدي وبداية العصر الأموي، حيث برزت ملامح هذا الاضطراب في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١-٦٠هـ / ٦٦١-٦٨٠م) مع بداية تشكل التوازنات القبلية، ثم تفاقم حدة النزاعات خلال الفتن في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ / ٦٨٥-٧٠٥م) بعد سنة ٧٣هـ / ٦٩٢م، واستمرت هذه الأوضاع في عهد الوليد بن عبد الملك (٨٦-٩٦هـ / ٧٠٥-٧١٥م) وسليمان بن عبد الملك (٩٦-٩٩هـ / ٧١٥-٧١٧م)، قبل أن تمتد آثارها إلى بدايات الدولة العباسية بعد سنة (١٣٢هـ / ٧٥٠م)، وقد أسهمت عوامل متعددة في تأجيج هذه الصراعات، في مقدمتها العصبية القبلية، إلى جانب الدوافع السياسية والاقتصادية المرتبطة بالبيئة، حيث تباينت سياسات الخلفاء في تعاملهم مع القبائل الرعوية؛ فمال بعضهم إلى تفضيل قبائل بعينها وإقصاء أخرى، كما تجلّى ذلك في سياسات بعض الولاة، مثل الحجاج بن يوسف الثقفي (٧٥-٩٥هـ / ٦٩٤-٧١٤م) الذي اعتمد على قبائل قيس، ثم عمر بن هبيرة الفزاري (١٠٢-١٠٥هـ / ٧٢٠-٧٢٤م) في مطلع القرن الثاني الهجري، وهو ما دفع القبائل إلى

السعي لتأمين مصالحها الاقتصادية والزراعية وتعزيز نفوذها إما بالتقرب من السلطة أو بمعارضتها، كما برز العامل الاقتصادي في التنافس على موارد المياه والمراعي وامتناع بعض القبائل عن أداء الزكاة، في ظل تمايز واضح بين القبائل الشمالية (القيسية) ذات الطابع البدوي، والجنوبية (اليمنية) ذات الخبرة الحضرية، وهو ما يفسر اعتماد بعض الخلفاء عليها، وقد اكتسبت العصبية القبلية بعداً سياسياً واضحاً، خاصة في الصراع بين قيس واليمن خلال النصف الثاني من القرن الأول الهجري، الأمر الذي دفع الحكام إلى تبني سياسات متباينة بين الحزم والموازنة للحد من النزاعات وضمان استقرار الإقليم (حمادي، ١٩٧٧، ص ٦٩٩-٧٠١). وفي هذا السياق، استمرت محاولات تنظيم الصراع في أواخر العهد الأموي، خاصة في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥ هـ / ٧٢٤-٧٤٣ م)، حيث اتجهت الدولة إلى تعزيز إدارة الموارد البيئية عبر تنظيم توزيع الأراضي والمراعي، وإنشاء السدود والحواجز لضبط المياه، كما ظهرت هذه السياسات بصورة أوضح في أواخر العصر الأموي خلال ولاية نصر بن سيار (١٢٠-١٣٢ هـ / ٧٣٨-٧٥٠ م) التي عكست خطورة الانقسام القبلي على استقرار الدولة، ثم تطورت في العصر العباسي في عهد أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨ هـ / ٧٥٤-٧٧٥ م)، حيث عملت السلطة على حماية مناطق الرعي والحقول الزراعية وفرض الرقابة على الموارد، بما يضمن تحقيق التوازن بين القبائل واستمرار النشاط الزراعي والرعي، وهو ما يدل على أن إدارة الموارد البيئية كانت عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزيرة الفراتية خلال هذه المرحلة (زويد، ٢٠٢٠، ص ١١٦).

٦. ٢- المعارضة القبلية في القرن الثاني الهجري وإدارة السلطة للموارد البيئية:

مع دخول القرن الثاني الهجري (١٠١-٢٠٠ هـ / ٧١٩-٨١٥ م)، ولا سيما منذ عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥ هـ / ٧٢٤-٧٤٣ م)، ازدادت النزاعات القبلية في الجزيرة الفراتية نتيجة للنمو السكاني للقبائل وتوسعها في مناطق المراعي والمياه، واستمرت هذه الظاهرة خلال أواخر العهد الأموي في زمن مروان بن محمد (١٢٧-١٣٢ هـ / ٧٤٤-٧٥٠ م)، ثم في بدايات العصر العباسي بعد سنة ١٣٢ هـ / ٧٥٠ م في عهد أبو العباس السفاح (١٣٢-١٣٦ هـ / ٧٥٠-٧٥٤ م) وأبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨ هـ / ٧٥٤-٧٧٥ م)، مما دفع الحكام إلى تبني سياسات بيئية واستراتيجية صارمة للحفاظ على استقرار المنطقة، فقد اهتم الخلفاء والولاة بتنظيم توزيع الأراضي والمراعي، وإنشاء نقاط مراقبة لحماية الموارد الطبيعية، كما عملوا على إقامة خنادق وسدود صغيرة لتنظيم مياه الأنهار وتسهيل الزراعة في الأراضي الخصبة، واستمرت هذه السياسات خلال عهد المهدي العباسي (١٥٨-١٦٩ هـ / ٧٧٥-٧٨٥ م) وبلغت مستوى



متقدماً في عهد هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-٨٠٩ م)، حيث ارتبطت إدارة الموارد بالاستقرار الأمني، كما قام بعض الولاة، مثل عمر بن هبيرة الفزاري (١٠٢-١٠٥ هـ / ٧٢٠-٧٢٤ م)، بدور مهم في ضبط الأمن القبلي وحماية مناطق الإنتاج، وقد أشار أحد المؤرخون إلى أن الاهتمام بالبيئة داخل الجزيرة الفراتية كان جزءاً كبيراً بل وهاماً من السياسة العامة للحكام، لضمان استمرار الزراعة والرعي الذي كان يشكل أساس اقتصاد الجزيرة، وكذلك لتقليل النزاعات بين القبائل حول الموارد المائية والحقول الخصبة، كما ساهمت هذه الإجراءات في تقوية سلطة الحكام وجعلهم قادرين على فرض النظام والاستقرار، ما عكس إدراكهم المبكر لأهمية البيئة في حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي (غزوي، ٢٠١٣، ص ٢٨٦؛ سينو، ١٩٨٦، ص ٨٤).

٦. ٣- مشاركة القبائل والسلطة في حماية الموارد المائية:

لم يقتصر اهتمام الحكام بإدارة الموارد المائية على شق القنوات وبناء الجسور، بل امتد ليشمل إشراك القبائل المحلية في حماية هذه الموارد وتنظيم الانتفاع بها، وقد بدأ هذا التوجه منذ العهد الراشدي في زمن الخليفة عمر بن الخطاب (١٣-٢٣ هـ / ٦٣٤-٦٤٤ م)، ثم تواصل في العصر الأموي في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ / ٦٨٥-٧٠٥ م)، حيث أمر الخلفاء والولاة القبائل المقيمة قرب الأنهار والأودية في الجزيرة الفراتية بمراقبة مصادر المياه ومنع التعدي عليها، وعدوا ذلك جزءاً من السياسة الزراعية والبيئية للدولة، واستمر هذا النهج في مطلع القرن الثاني الهجري في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥ هـ / ٧٢٤-٧٤٣ م)، وكان الهدف من هذا الإجراء ضمان استمرارية تدفق المياه إلى الحقول والمراعي ومنع النزاعات القبلية حولها، كما ساهم إشراك القبائل في المراقبة في ترسيخ الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه الموارد الطبيعية، ويذكر محمد بن جرير الطبري في كتابه "تاريخ الرسل والملوك" أن هذه السياسة جاءت انطلاقاً من إدراك السلطة أن الماء أساس الإنتاج الزراعي ورعي الماشية، وأن المساس به يهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي في الإقليم (الطبري، ١٩٦٧، ج ٤، ص ١١٢٢)، وبذلك تحولت حماية موارد المياه في الجزيرة إلى وظيفة مشتركة بين الدولة والسكان المحليين في إطار تنظيمي يخدم المصلحة العامة.

كما بين المسعودي في كتابه "مروج الذهب ومعادن الجوهر" أن هذه السياسة استمرت وتطورت في العصر العباسي، خاصة في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨ هـ / ٧٥٤-٧٧٥ م)، ثم في عهد المهدي العباسي (١٥٨-١٦٩ هـ / ٧٧٥-٧٨٥ م)، حيث كان الخلفاء يوجهون تعليمات دورية إلى القبائل بعدم حفر الآبار عشوائياً أو تحويل مجاري الأنهار بما يؤدي إلى الإضرار بالأراضي الزراعية المجاورة، كما تعزز هذا التوجه في عهد الخليفة هارون الرشيد

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

(١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-٨٠٩ م)، ومن ثم كشف هذا الإجراء عن وعي مبكر بخطورة التدخل غير المنظم في الطبيعة، لما قد يسببه من جفاف بعض الأراضي وخرابها، وقد حرصت السلطة حينذاك على ضبط استخدام المياه في الجزيرة الفراتية، خاصة في المناطق الزراعية الكثيفة حول الرقة وحران ونصيبين، كما كان منع تحويل المجاري المائية وسيلة للحفاظ على التوازن بين القرى والقبائل المستفيدة من الماء، وبالتالي عكس هذا السلوك إدراك الدولة لأهمية البيئة بوصفها مورداً اقتصادياً لا يجوز استنزافه بغير حساب، ومن ثم فإن تنظيم شؤون المياه لم يكن مجرد إجراء إداري، بل سياسة اقتصادية وبيئية هدفت إلى حماية الثروة الزراعية وضمان ديمومتها (المسعودي، ١٩٦٥، ج ١، ص ١٢٥).

وقد أشار أبو يوسف في كتابه "الخراج" إلى أن تنظيم موارد المياه والإشراف عليها لم يكن وظيفة إدارية محضة، بل كان جزءاً من علاقة تكاملية بين السلطة والمجتمع المحلي، وقد تجلّى ذلك بوضوح في العصر العباسي المبكر، خاصة في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨ هـ / ٧٥٤-٧٧٥ م) واستمر إلى عهد هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-٨٠٩ م)، بحيث تشارك الجماعة في حماية البيئة والمحاصيل والمراعي، وقد أسهم هذا النهج في ترسيخ مفهوم المسؤولية المشتركة عن الموارد الطبيعية، ومنع استئثار فئة معينة بالمياه على حساب غيرها، كما أدى إشراك سكان الجزيرة الفراتية في صيانة الموارد إلى تقليل حالات التخريب والإهمال التي تصيب القنوات والآبار، وانعكس هذا التنظيم على استقرار الزراعة والرعي بوصفهما النشاطين الرئيسيين للسكان، ويُظهر ذلك أن السياسة المائية للدولة كانت تستهدف تحقيق الاستفادة القصوى من البيئة دون الإضرار بها أو الإخلال بتوازنها الطبيعي، ويعكس هذا التوجه حرص الحكام على الجمع بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد، بما يضمن استمرارية الإنتاج الزراعي والرعي (أبو يوسف، ١٣٨٢ هـ، ص ١٥).

٧. الأهمية الاقتصادية والزراعية للجزيرة الفراتية:

٧. ١- الزراعة والرعي واهتمام الحكام بهما:

أسهمت العوامل الطبيعية، وفي مقدمتها وفرة الموارد المائية واعتدال المناخ، في جعل أراضي الجزيرة الفراتية من أخصب مناطق العالم الإسلامي، إذ تميزت باتساع رقعتها وتنوع إنتاجها الزراعي والحيواني، وهو ما أكدته المصادر الجغرافية والتاريخية التي أجمعت على غنى الإقليم ووفرة خيراته، فقد أشار أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي إلى تنوع إنتاج الجزيرة من الحبوب والفواكه، ولا سيما الشعير والعنب، فضلاً عن الزيتون والبقوليات، في حين أوضحت الدراسات الحديثة أن فائض إنتاج الشعير في المنطقة كان كبيراً إلى درجة مقارنته بإنتاجه في بعض



الفترات الحديثة (الكعبي، ٢٠٠٩، ص ٤٠، اليعقوبي، ١٤٤٢هـ، ص ١٢٣-١٢٥)، ولم يكن هذا الازدهار الزراعي ناتجاً عن العوامل الطبيعية وحدها، بل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات الحكام منذ القرن الأول الهجري، حيث أدركت السلطة مبكراً أهمية تنظيم الموارد الزراعية والرعية باعتبارها أساس الاستقرار الاقتصادي، ففي عهد عمر بن الخطاب (١٣-٢٣هـ / ٦٣٤-٦٤٤م)، وبعد فتح الجزيرة الفراتية، وتدريباً ما بين سنتي (١٦-١٩هـ) في سياق الفتوحات الإسلامية في العراق والجزيرة؛ تم وضع أسس تنظيم استغلال الأراضي الزراعية والمراعي، إذ حرص على منع احتكار الأراضي وضمان بقائها في أيدي أصحابها مقابل دفع الخراج، وهو ما أسهم في الحفاظ على استمرارية الإنتاج الزراعي ومنع تدهور النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تحقيق نوع من التوازن بين مصالح الدولة والسكان المحليين (البلاذري، ١٩٨٨، ص ١٧١-١٧٣)، أما في العصر العباسي (١٣٢-٦٥٦هـ / ٧٥٠-١٢٥٨م)، فقد استمرت أهمية الجزيرة الفراتية بوصفها أحد أهم الأقاليم الزراعية والرعية في الدولة، حيث عملت الإدارة العباسية، منذ عهد الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ / ٧٥٤-٧٧٥م)، على الحفاظ على هذا الدور من خلال تنظيم الموارد واستثمارها بشكل أكثر كفاءة، في ظل توجه نحو المركزية الإدارية، وتشير المصادر إلى أن الإقليم ظل خلال القرن الثاني الهجري مصدراً رئيساً للحوم والصوف وسائر المنتجات الحيوانية، نتيجة استمرار العناية بالمراعي وتنظيم استخدامها، وهو ما يعكس إدراك الدولة لأهمية هذه الموارد بوصفها ثروة اقتصادية استراتيجية (البغدادي، ١٩٨١، ص ١٠٩-١١١).

ويمكن القول إن السياسات التي انتهجها الحكام في الجزيرة الفراتية لم تكن مجرد إجراءات إدارية منفصلة، بل جاءت في إطار رؤية متكاملة لإدارة الموارد الطبيعية، حيث ارتبط تنظيم الزراعة والرعي بالحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، ومنع النزاعات القبلية على المراعي، وضمان استمرارية الإيرادات المالية للدولة. كما أن هذا التداخل بين العوامل الطبيعية والسياسات الإدارية أسهم في جعل الجزيرة الفراتية واحدة من أهم المراكز الاقتصادية في الدولة الإسلامية خلال القرنين الأول والثاني الهجريين.

وتؤكد المصادر العربية بدورها أن خصوبة أراضي الجزيرة تعكس وفرة الإنتاج وتنوعه، إذ وُصفت بأنها أرض خصبة طيبة ذات تربة صحية، وقد أُشير إلى جبل سنجار بوصفه من أخصب الجبال في المنطقة (ابن سعيد المغربي، ١٩٥٨، ص ١٩٩)، كما عُرفت مدن ميفارقين، وعانة، وحديثة، والرقبة بخصوبة أراضيها، إلى جانب جزيرة ابن عمر التي تميزت كذلك بوفرة إنتاجها الزراعي، ويذكر ابن حوقل (٣٦٦هـ / ٩٧٧م) أن الجزيرة كانت خصبة في

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

صدر الإسلام، كثيرة إنتاج البقوليات، حتى إن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سأل عنها وُصفت له بأنها أرض غاية في الخصوبة (ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ٢٠٩-٢١٢؛ المسعودي، ١٩٦٥، ص ٣٧).

كذلك تشير المصادر العباسية المبكرة إلى أن إقليم الجزيرة الفراتية ظل خلال القرن الثاني الهجري (١٠٠-٢٠٠هـ / ٧١٨-٨١٥م) أحد أهم أقاليم الدولة الإسلامية في توفير اللحوم والصوف والمنتجات الحيوانية، نتيجة استمرار العناية بخصائصه الطبيعية وتنظيم موارده بوصفها ثروة اقتصادية استراتيجية، وقد ارتبط ذلك بخصوبة أراضيها واتساع سهوله ووفرة مياهه وجباله التي أسهمت في تنوع النشاطين الزراعي والرعوي، فقد ذكر اليعقوبي أن مدن الجزيرة، مثل حران والرها ونصيبين، عُرفت بكثرة غلاتها من الحبوب والكرام والزيتون، وأن جبالها وأوديتها كانت صالحة للرعي والزراعة معاً (اليعقوبي، ١٤٤٢هـ، ص ١٢١-١٢٤)،

وفي النصف الثاني من القرن الأول الهجري (٥٠-١٠٠هـ / ٦٧٠-٧١٩م)، اهتم والي الحجاج بن يوسف الثقفي (٧٧-٩٥هـ / ٦٩٤-٧١٧م) بتنظيم الأقاليم الزراعية في الجزيرة وربطها إدارياً بالعراق، لما عُرفت به من وفرة المحاصيل والحبوب التي تُثقل إلى الأمصار الكبرى. وقد اعتبر الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ / ٨٣٩-٩٢٣م) هذا جزءاً من سياسته في تعزيز موارد الدولة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٦، ص ٣٥-٣٧).

كما أشار البلاذري إلى أن ولاية بني أمية حرصوا على إبقاء الأراضي الخصبة في الجزيرة معمورة نظراً لما تمثله من مورد مالي ثابت للدولة، وهو ما ظهر بوضوح خلال ولاية محمد بن مروان بن الحكم على الجزيرة الفراتية في أواخر القرن الأول الهجري (نحو ٧٢-٨٢هـ / ٦٩١-٧٠١م)، حيث عمل على تثبيت الأمن وتنظيم استغلال الأراضي الزراعية، بما يضمن استمرار الإنتاج وعدم تعطل موارد الخراج (البلاذري، ١٩٨٨، ص ١٧٦-١٧٨).

واستمر هذا النهج في أوائل القرن الثاني الهجري، خاصة في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ / ٧٢٤-٧٤٣م)، الذي أولى عناية خاصة بالأقاليم الزراعية ومنها الجزيرة، من خلال دعم الاستقرار الإداري وتعزيز موارد الدولة الزراعية، وهو ما انعكس في استمرار ازدهار النشاطين الزراعي والرعوي في الإقليم (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج ٤، ص ١٢٩-١٣١).

وفي السياق العباسي، ومع قيام الدولة العباسية سنة (١٣٢هـ / ٧٥٠م)، استمرت أهمية الجزيرة الفراتية بوصفها إقليماً اقتصادياً حيوياً، حيث عمل الخلفاء العباسيون، ومنهم الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ / ٧٥٤-٧٧٥م)، على تعزيز الإدارة المركزية وتنظيم موارد الأقاليم، ولاسيما الجزيرة الفراتية، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة موارد الدولة، وقد أسهمت



هذه السياسات في استمرار دور الجزيرة خلال القرن الثاني الهجري كمصدر رئيس للمنتجات الحيوانية والزراعية، مما يعكس وعي السلطة بأهمية هذا الإقليم في دعم الاقتصاد العام للدولة الإسلامية (اليقوبي، ١٤٤٢هـ، ص ١٢٨-١٣٠-البغدادى، ١٩٨١، ص ١١٢-١١٤) وتُظهر الخرائط الجغرافية المبكرة للجزيرة الفراتية، كما وردت في كتاب البلدان لليقوبي، الذي أُلّف في أواخر القرن الثالث الهجري (نحو ٢٧٨هـ / ٨٩١م)، وصفاً دقيقاً لامتداد الإقليم بين نهري دجلة والفرات، واحتوائه على مدن زراعية كبرى وسلاسل جبلية وأودية خصبة. ويعكس هذا الوصف الجغرافي واقع الإقليم خلال القرنين الأول والثاني الهجريين (١-٢٠٠هـ / ٦٢٢-٨١٥م)، حيث اجتمع فيه النشاطان الزراعي والرعوي في آن واحد، نتيجة لتنوع بيئته الطبيعية ووفرة موارده، وهو ما يؤكد مكانته الاقتصادية البارزة في تلك المرحلة المبكرة من التاريخ الإسلامي (اليقوبي، ١٤٢٢هـ، ص ١١٩-١٢٠)، (انظر الخريطة رقم (٢) بالملحق الثاني).

ويذكر ياقوت الحموي في كتابه "معجم البلدان" (ج ٢، ص ١٣٤) أن الجزيرة هي "التي بين دجلة والفرات... وهي تشتمل على ديار بكر أعمالهم: (وتضم مدينة آمد (ديار بكر الحالية)، وديار ربيعة: (وتضم مدناً مثل الموصل ونصيبين)، وديار مضر: (وتضم مدناً مثل الرقة وسروج)، (انظر الخريطة رقم (٣) بملحق الدراسة).

وتأسيساً على ما سبق فقد تميزت الجزيرة الفراتية باتساع مراعيها الطبيعية، التي شكلت أحد أهم الموارد الاقتصادية في القرنين الأول والثاني الهجريين، وأسهمت بصورة مباشرة في دعم الثروة الحيوانية، ولاسيما تربية الأغنام والماعز، التي مثلت مصدراً أساسياً للغذاء والدخل، وقد ساعدت الخصائص الطبيعية للإقليم، من سهول واسعة وهضاب وأودية، إلى جانب وفرة الأمطار، في جعل الجزيرة من أغنى مناطق الشرق الأدنى في مجال تربية الأغنام والأبقار، وهو ما يفسر حرص الحكام على حماية هذه الموارد وتنظيم استغلالها بما يضمن استدامتها وديمومتها الاقتصادية (أوبنهايم، ١٩٨١، ص ٥٥؛ فيصل السامر، ١٩٦٨، ص ١٤٩) (انظر ملحق الدراسة الملحق رقم (٣)).

فقد كانت طبيعة المحاصيل التي تنتجها الجزيرة في ذلك الوقت متميزة بالتنوع الوفير، فضلاً على وفرتها، حيث كانت تزيد على حاجة السكان، فتصدر إلى المناطق والأقاليم المجاورة وبخاصة إقليم السواد والشام، ويورد المقدسي أسماء تلك المحاصيل، فيذكر أن الموصل كانت تصدر الحبوب والعسل والجبن والشحوم والسماق والمن، ومن سنجار كان اللوز وحب الرمان والقصب، ومن نصيبين البلوط، ومن الرقة الزيت، ومن حران العسل، ومن جزيرة ابن عمر



الجوز واللوز والسمن ومن معلثايا الأعناب والفواكه الطازجة (المقدسي، ١٩٩١، ص ١٤٢-١٤٦).

فضلاً على ذلك توافرت أيضاً في أقاليم الجزيرة المراعي الواسعة التي كانت تعد مورداً اقتصادياً مهماً، وذلك لتربية أعداد كبيرة من الماشية، خاصة الأغنام والماعز التي كانت تعد مصدراً مهماً للغذاء والدخل (الأرياح) (أوبنهايم، ١٩٨١، ص ٥٥) فالجزيرة كانت تعد إقليمياً واسع السهول والهضاب والأودية، غزيرة بالقطار مما جعلها من أغنى مناطق الشرق الأدنى في تربية الأغنام والأبقار (فيصل السامر، ١٩٦٨، ص ١٤٩)، وقد سكنت قبائل عربية كثيرة من الأرياف وأطراف البادية، واهتمت بتربية الماشية والخيول والإبل بوصفها أساس معيشتها (الأصطخري، ١٩٢٧، ص ٥٤)، وهي مصدر مهم لمعاشهم الأساسي، إضافة إلى أن المزارعين كانوا يقومون مع الزراعة بتربية الجمال والخنازير (البغداد، ١٩٨١، ص ١٠٢؛ ياقوت الحموي، ١٩٩٠، ج ١، ص ٨٦٣) التي كان يربّيها النصارى العرب، وقد ذكر المقدسي أن الجزيرة كانت مصدر للخليل العتاق وموطن الجياد الأصيلة (المقدسي، ١٩٩١، ص ١٤١)، وتروى كتب الخراج قصة الأعرابي التغلبي في إقليم الجزيرة الذي قدرت فرسه بقيمة عشرين ألف دينار، فكان مقدار الضريبة المفروضة عليها عشرة آلاف درهم خراجاً (القرشي ١٣٤٧هـ، ص ٢٠)، ويكشف هذا المثال عن إدراك السلطة السياسية للقيمة الاقتصادية للثروة الحيوانية في الجزيرة، وسعيها إلى إدخالها ضمن النظام المالي للدولة، بما يعكس اهتمام الحكام بتنظيم موارد الإقليم الرعوية بوصفها مورداً ضريبياً معتبراً خلال القرنين الأول والثاني الهجريين.

وعلى الرغم من تنوع الأنشطة الاقتصادية في الجزيرة بين تجارة وصناعة؛ ظلت الزراعة والرعي من أهم المهن فيها نظراً لملائمة المناخ ووفرة المياه (ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٤٩؛ ابن سريابون، ١٩٢١، ص ١٩٥)، وقد شكل الفلاحون أغلبية السكان، وانقسموا إلى ثلاث فئات، الأولى طبقة الأغنياء المالكين للأراضي الزراعية، الذين استغلوا الفلاحين في الحراثة والزراعة وأنقلوا كاهلهم بالضرائب، والفئة الثانية الفلاحين الفقراء الذين امتلكوا الأرض لكنهم عجزوا عن استثمارها بقدراتهم الذاتية، فوقعوا ضحية لاستغلال أغنياء المدن وكبار التجار والإقطاعيين أما الفئة الأخيرة فهم الفقراء الذين لا يملكون أرضاً، ويعملون أجراً في المزارع، وينتقلون حيثما توافرت فرصة عمل، وقد دفعت هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السلطة الحاكمة إلى الاهتمام باستمرار الإنتاج الزراعي في الجزيرة بوصفه أساس الاستقرار السكاني ومصدراً ثابتاً للخراج، الأمر الذي يفسر حرص الحكام على صيانة شبكات الري وحماية القرى الزراعية من التدهور، لما تمثله من ركيزة اقتصادية للدولة (الكعبي، ٢٠٠٩، ص ٤٣).



كما أسهمت القبائل العربية التي استوطنت الأرياف وأطراف البادية في تنمية النشاط الرعوي، إذ اعتمدت على تربية الماشية والخيول والإبل بوصفها الركيزة الأساسية لمعيشتها، وهو ما عزز من أهمية البيئة الطبيعية في الجزيرة الفراتية، ولم يقتصر هذا النشاط على القبائل البدوية، بل شارك الفلاحون كذلك في تربية الحيوانات المختلفة، بما فيها الإبل، بل وحتى الخنازير لدى العرب المسيحيين، الأمر الذي يعكس تنوع أشكال الاستفادة الاقتصادية من البيئة، ويبرز وعي السلطة الحاكمة بأهمية هذا التنوع وضرورة تنظيمه ضمن السياسة الاقتصادية للدولة (الإصطخري، ١٩٢٧، ص ٥٤؛ قدامة بن جعفر، ١٨٨١، ص ١٠٢؛ ياقوت الحموي، ١٩٩٠، ج ١، ص ٨٦٣)، وقد أكد المقدسي أن الجزيرة اشتهرت بإنتاج الخيل العربية الأصيلة، التي كانت تمثل قيمة اقتصادية وعسكرية كبيرة في آن واحد، وهو ما جعلها محل اهتمام خاص من قبل الحكام، وتعكس كتب الخراج ارتفاع أثمان الخيل وغلاء أسعارها، وهو ما يدل على إدراك الحكام لأهميتها الاقتصادية والعسكرية معاً، وحرصهم على إخضاعها للرقابة المالية والتنظيم الإداري، بما يحفظ الثروة الحيوانية بوصفها عنصراً من عناصر القوة الاقتصادية في الجزيرة (المقدسي، ١٩٩١، ص ١٤١؛ القرشي، ١٣٤٧هـ، ص ٢٠).

٧. ٢ - الصناعة واهتمام حكام الجزيرة بها:

شهد إقليم الجزيرة الفراتية نشوء عدد من الصناعات التي اعتمدت أساساً على الموارد الزراعية والحيوانية المتوافرة في الإقليم، الأمر الذي عكس وعي الحكام بأهمية البيئة المحلية وحرصهم على استثمارها بصورة منظمة، ففي عهد والي الرقة المقدسي (توفي ٣٥٠هـ/٩٦١م) اهتمت مطية بصناعة اللحم المجفف، وعُرفت حران بإنتاج اللبن المجفف، بينما تميزت الرقة بصناعة الصابون والأقلام، واختصت مدينة آمد بصناعة الأقمشة الصوفية، في حين اشتهرت ديار بكر بصناعة الكتان، كما انتشرت صناعة الخمر الجيدة في معظم مدن الجزيرة، إلى جانب صناعة الزيوت في سروج والرها وجزيرة ابن عمر، يدل ذلك على حسن استغلال المنتجات الزراعية، ويكشف هذا التنوع الصناعي عن سياسة السلطة الحاكمة حينذاك في تشجيع الصناعات القائمة على الموارد المحلية وتنظيمها بما يضمن استدامة الثروة البيئية وتعظيم مردودها الاقتصادي (المقدسي، ١٩٩١، ص ١٤٥؛ الشبشتي، ١٩٥١، ص ١١٠؛ صبكان، ١٩٧٤، ص ٢٠٦).

إلى جانب ذلك، عرفت الجزيرة الفراتية صناعات أخرى ذات طابع حرفي وعسكري، أشارت إليها المصادر القديمة ضمن السلع التي كانت تُصدر إلى الأقاليم المجاورة، ففي عهد والي الموصل ابن شداد (توفي ٣٦٢هـ/٩٧٣م) وُجدت صناعات الحديد مثل السكاكين والسلاسل والسهم وأباريق القهوة، فضلاً عن صناعة الفحم من الأخشاب في الموصل، وصناعة الموازين في

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

نصيبين. تعكس هذه الأنشطة الصناعية اهتمام السلطة الحاكمة بتوفير الأمن والاستقرار وحماية مصادر المواد الأولية، بما يضمن استمرار الإنتاج الصناعي والحفاظ على البيئة وعدم تعرض مواردها الطبيعية للاستنزاف أو الفوضى (المقدسي، ١٩٩١، ص ١٤٥-١٤٦).

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن إقليم الجزيرة الفراتية عُد منذ القرن الأول الهجري من الأقاليم ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى، إذ أولى حكامها اهتماماً كبيراً بالبيئة المحلية لاستثمارها في الزراعة والرعي والصناعة والتجارة معاً. ففي عهد الخليفة المأمون (١٩٨-٢١٨هـ/٨١٣-٨٣٣م) تميزت أراضي الجزيرة بخصوبة عالية، وتوافر المياه العذبة من نهري دجلة والفرات وفروعهما، فضلاً عن مناخ ملائم للزراعة وتربية الماشية، مما جعلها منطقة جذب للقبائل العربية التي هاجرت إليها واستقرت فيها، كما اكتسب موقع الجزيرة أهمية عسكرية وتجارية، لكونها جسراً برياً يربط بين الشرق والغرب، مما عزز حركة التبادل التجاري بين البلدان، وجعل استقرارها هدفاً استراتيجياً للحكام لضمان استمرار الإنتاج الزراعي والرعي والصناعي، وقد انعكس هذا الاهتمام البيئي في سياسات سلطة الحكام تجاه القبائل العربية المقيمة في الجزيرة، إذ سُميت أقسام الجزيرة نسبة إلى القبائل التي استوطنتها نتيجة لغلبتها العدنية والثقافية والحضارية، وهو ما يبرز الدور الفاعل للسلطة في توجيه النشاط الاقتصادي والصناعي بما يحفظ الموارد البيئية ويعظم الاستفادة البشرية منها (الكعبي، ٢٠٠٩، ص ٤٤).

٨. اهتمام الحكام بالموارد المائية:

٨. ١- تنظيم القنوات والمجاري المائية وربطها بالسياسات الحكومية:

مع بداية القرن الثاني الهجري برز دور الوالي عمر بن هبيرة الفزاري (تولى ما بين ١٠٢-١٠٥هـ / ٧٢٠-٧٢٤م) في تعزيز الأمن الداخلي وقمع الحركات الخارجية، وهو ما ساعد على تأمين الطرق والأسواق وحماية الإنتاج الزراعي والحيواني من النهب والاضطراب (الخرعان، ١٩٨٩، ص ١٢٠-١٣٠).

كذلك اهتم الخليفة هشام بن عبد الملك في أوائل القرن الثاني الهجري (حكم ١٠٥-١٢٥هـ / ٧٢٤-٧٤٣م) بتطوير المراكز الحضرية، ولا سيما مدينة الرقة، وتحويلها إلى قاعدة إدارية واقتصادية، الأمر الذي أسهم في تنشيط الأسواق المرتبطة بتجارة الماشية وربط الجزيرة بالمراكز الاقتصادية الكبرى (الخرعان، ١٩٨٩، ص ١٥٠-١٦٠).

وقد انعكست هذه الاهتمامات السياسية والاقتصادية بوضوح في أعمال ولاية الجزيرة الفراتية الذين أشرفوا على تطهير الجداول المتفرعة من نهر الخابور ونهر البليخ، ومنعوا التعدي على مجاري الري الخاصة والعامة، وربطوا استغلال الأرض الزراعية بالالتزام بنظام القنوات الرسمي، كما



أنشئت في تلك المنطقة شبكات ري تخدم القرى الزراعية المحيطة بخران والرها، مما يدل على أن تنظيم المياه لم يكن إجراءً إدارياً فقط، بل سياسة بيئية واقتصادية متكاملة تهدف إلى ضمان الاستقرار الزراعي والاجتماعي (أبو يوسف، ١٣٨٢هـ، ص ١٥؛ البلاذري، ١٩٨٨، ص ١٧٩)، كما بين تاريخ الرسل والملوك للطبري أن الخلفاء كانوا يدفعون إلى إصلاح القنوات القديمة وإنشاء أخرى جديدة عند الحاجة، حفاظاً على الإنتاج الزراعي واستقرار المزارعين، لأن الري كان أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر ذلك قدرة الحكم الإسلامي على تنظيم الموارد البيئية وتحويلها إلى قوة اقتصادية هامة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٣، ص ١٣٠٦)، وتشير روايات الطبري إلى أن ولاية الجزيرة الفراتية كانوا يرفعون تقارير دورية عن حالة السدود والقنوات، ويطلبون الإذن بإعادة حفرها أو توسيعها عند انخفاض منسوب المياه أو انسداد المجاري، ومع انتقال السلطة إلى الدولة العباسية، استمر هذا التوجه من خلال ولاية مثل موسى بن مصعب الخثعمي (نشط خلال ١٣٦-١٤٠هـ / ٧٥٤-٧٥٨م تقريباً) في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، حيث عمل على إعادة تنظيم الإدارة وضبط الجباية وإرساء الاستقرار بعد التحول السياسي، بما ضمن استمرار استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة (الخرعان، ١٩٨٩، ص ٢٠٠ تقريباً). وعلى هذا الأساس، يتضح أن حماية الموارد الطبيعية في الجزيرة الفراتية لم تكن سياسة مستقلة بذاتها، بل جاءت كنتيجة مباشرة لسياسات الحكم الرشيد القائمة على التنظيم الإداري، وتحقيق الأمن، وإدارة التوازنات القبلية، وهي عوامل مجتمعة أسهمت في دعم الثروة الحيوانية واستدامة النشاط الاقتصادي في الإقليم.

ومن الأمثلة البارزة على اهتمام الدولة العباسية بتنمية الموارد الطبيعية في إقليم الجزيرة الفراتية ما تم من إصلاحات لقنوات الري في منطقة الخابور خلال العصر العباسي الأول، ولا سيما في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور (حكم ١٣٦-١٥٨هـ / ٧٥٤-٧٧٥م)، حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنظيم شبكات الري وشق الجداول لإحياء الأراضي البور وربطها بالمراكز الحضرية الكبرى، وقد استمرت هذه الجهود في عهد الخليفة المهدي العباسي (حكم ١٥٨-١٦٩هـ / ٧٧٥-٧٨٥م)، الذي أولى عناية خاصة بإصلاح البنية الزراعية في الأقاليم، ومنها الجزيرة، من خلال دعم أعمال الري والإشراف على الولاة لضمان حسن استغلال الموارد. ويُرجح أن تنفيذ هذه الإصلاحات تم عبر ولاية الإقليم، مثل موسى بن مصعب الخثعمي (نشط نحو ١٣٦-١٤٠هـ / ٧٥٤-٧٥٨م)، من الذين تولوا مسؤولية إعادة شق القنوات وتنظيم توزيع المياه، بما أدى إلى توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج، وقد أسهمت هذه المشروعات، الممتدة تقريباً بين (١٣٦-١٧٠هـ / ٧٥٤-٧٨٦م)، في إحياء الأراضي الخصبة على ضفاف الخابور، وربطها بالمراكز



العمرائية مثل الرقة ونصيبين، الأمر الذي انعكس في زيادة موارد الخراج واستقرار إيرادات بيت المال، ومن ثم أصبحت القنوات المائية عنصراً استراتيجياً في السياسة الاقتصادية للدولة العباسية، إذ لم تقتصر وظيفتها على دعم الزراعة فحسب، بل أسهمت كذلك في تحقيق الاستقرار السكاني وتعزيز التكامل بين الريف والمدينة في إقليم الجزيرة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٣، ص ١٣٠٦؛ ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٣٦). (انظر الخريطة رقم ٥، ٦ بملاحق الدراسة).

٨. ٢- إصلاح وتنظيف القنوات وردم العوائق لضمان جريان المياه:

كان من أبرز المشاريع التي عكف عليها الحكام خلال القرن الأول والثاني الهجري هو تنظيف القنوات المائية المتسربة والمتآكلة، وإعادتها إلى العمل بكفاءة، لما لها من أثر مباشر في الزراعة والاقتصاد، وهذا ما يؤكد المسعودي في مروج الذهب عند حديثه عن زراعة العراق وضرورة صيانة القنوات في مواسم الفيضان والجفاف لإدامة الخير الاقتصادي، ودون ذلك تهدر الثروة الزراعية وتضيع الأمطار والمياه الجارية (المسعودي، ١٩٦٥، ج ١، ص ١٢٢).

كما كان من أبرز المشروعات التي قام بها حكام الدولة و أعطوا لها اهتماماً وعناية خاصة في القرنين الأول والثاني الهجريين، هو إصلاح القنوات المائية وتنظيفها من الطمي والعوائق؛ لما لها من أثر مباشر في استمرار الزراعة واستقرار النشاط الاقتصادي، فقد أكد المسعودي في كتابه مروج الذهب ضرورة صيانة القنوات في أوقات الفيضان والجفاف معاً، لأن إهمالها يؤدي إلى ضياع المياه وتعطل الأراضي الزراعية وخسارة الثروة الزراعية (المسعودي، ١٩٦٥، ج ١، ص ١٢٢)، وقد تجسدت هذه السياسة بوضوح في الجزيرة الفراتية، إذ اهتم ولاتها بإصلاح القنوات المنقرعة عن نهري الخابور والبليخ، ولا سيما بعد مواسم الفيضان التي كانت تؤدي إلى تراكم الأوحال وانسداد المجاري، وتشير المصادر إلى توجيه الولاة والحكام بتخصيص فرق عمل خاصة لإزالة الطمي والقصب وترميم الجسور الترابية لضمان استمرارية الري، وأسهمت هذه الإجراءات في إعادة إحياء الأراضي المتروكة ومنع تحول المناطق المزروعة إلى مستنقعات أو أراضٍ قاحلة، بما يعكس إدراك الحكام لأهمية صيانة القنوات بوصفها واجباً بيئياً دائماً لا إجراءً مؤقتاً مرتبطاً بالآزمات (المسعودي، ١٩٦٥، ج ١، ص ١٢٢؛ ابن حوقل، ١٩٣٨، ص ١٣٦). وقد ذكر الطبري في كتابه تاريخ الرسل والملوك أن الخلفاء والأمراء كانوا يشرفون بأنفسهم على تنظيف القنوات وإصلاحها وتوجيه المياه نحو الأراضي الزراعية، لأن وفرة المياه ونظافة المجاري كانت تمثل الأساس لاستدامة البيئة الزراعية في أراضي الجزيرة الفراتية وغيرها من بلاد العراق التي عُدت من أهم مخازن الغذاء للدولة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٢، ص ٩٣٧)، وفي الجزيرة الفراتية على وجه الخصوص، صدرت أوامر إلى الولاة بإعطاء أولوية قصوى لتطهير القنوات،

ولا سيما في المناطق المحيطة بالرقعة وحران ونصيبين، حيث كانت الزراعة تعتمد على شبكات ري صناعية متفرعة من الفرات والخابور، ويسجل الطبري أن إهمال هذه القنوات كان يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وهجرة السكان، وهو ما دفع السلطة إلى التدخل المباشر في أعمال الإصلاح، وشملت هذه الجهود إعادة بناء الجسور الترابية وفتح المجاري المسدودة وتنظيم توزيع المياه لمنع احتكارها من قبل كبار الملاك، بما يبرز أن سياسة إصلاح القنوات في الجزيرة لم تكن إجراءً فنيًا فحسب، بل كانت استراتيجية لحماية البيئة الزراعية وضمان استقرار الموارد المالية للدولة (الطبري، ١٩٦٧، ج ٢، ص ٩٣٧؛ البلاذري، ١٩٨٣، ص ١٧٩).

٨. ٣- بناء الجسور وحماية الموارد المائية كجزء من السياسات البيئية:

لم يقتصر اهتمام الخلفاء والحكام على شق القنوات وتنظيم الري وحده، بل شمل كذلك تنظيم حركة المياه وبناء الجسور التي تحقق في آن واحد سلامة العبور وانتظام جريان الماء، فقد ذكر الطبري في كتابه تاريخ الرسل والملوك أن الخلفاء وكبار الولاة كانوا يأمرن بإنشاء الجسور على الأنهار الكبرى، ليس لأغراض عسكرية وتجارية فحسب، بل أيضًا لضبط مجاري المياه ومنع تآكل ضفافها، وقد أسهم ذلك في حماية الأراضي الزراعية المجاورة من الانجراف والخراب، وضمان وصول المياه إلى الحقول بصورة منتظمة، كما أدت هذه السياسة إلى تسهيل انتقال السكان والتجار بين ضفتي النهر دون الإضرار بالنظام البيئي المحيط به، لقد عكس هذا التوجه إدراك السلطة لأهمية الجسور بوصفها منشآت خدمية وبيئية في آن واحد، ترتبط مباشرة باستقرار الزراعة والرعي في الجزيرة الفراتية (الطبري، ١٩٦٧، ج ٥، ص ١٥٨٨).

وقد أكد أبو يوسف في كتابه الخراج أن سياسة تنظيم الجسور وإعادة بنائها وحمايتها تُعد من صميم مسؤوليات الحكام، لأنها تمثل جزءًا أساسيًا من البنية البيئية للأقاليم الزراعية، فالجسور، في نظره، لا تُقام فقط لتيسير العبور، بل لتنظيم حركة المياه عبر الطرق والقنوات ومنع اضطراب مجاريها، وقد ساعد ذلك بالحفاظ على خصوبة التربة ومنع انجرافها بفعل السيول، فضلًا عن ضمان وصول المياه إلى الأراضي المزروعة في أوقاتها المناسبة دون انقطاع، كما أسهم هذا التنظيم في حماية المزارع والمراعي من آثار الفيضانات المفاجئة، ويكشف هذا التصور عن أن بناء الجسور كان يُنظر إليه بوصفه إجراءً بيئيًا واقتصاديًا معًا، يهدف إلى صيانة الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقرار الإنتاجي في الجزيرة الفراتية (أبو يوسف، ١٣٨٢هـ، ص ١٤).

٩. خاتمة الدراسة:

في ضوء ما عرضته الدراسة من معطيات جغرافية وتاريخية واقتصادية وبيئية، توصلت إلى مجموعة من النتائج التي تبرز طبيعة اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة خلال القرنين الأول والثاني الهجريين، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

١. تُعد الجزيرة الفراتية من أكثر أقاليم الدولة الإسلامية أهمية من الناحية البيئية خلال القرنين الأول والثاني الهجريين، لما تمتعت به من موقع جغرافي استراتيجي بين نهري دجلة والفرات، وما وفره ذلك من موارد مائية مستدامة.

٢. أثبتت الدراسة أن اهتمام الحكام بالبيئة في الجزيرة الفراتية لم يكن اهتماماً عارضاً أو ظرفياً، بل كان جزءاً من سياسة عامة واعية ارتبطت بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث اعتُبرت الأرض الزراعية والمياه والمراعي ركائز أساسية لقوة الإقليم وقدرته على تموين السكان والجيوش.

٣. كشفت الدراسة أن تنظيم الموارد المائية شكل محوراً رئيساً في السياسة البيئية للحكام، من خلال الإشراف على شق القنوات وصيانتها، وتنظيف المجاري المائية، وبناء السدود الصغيرة والجسور، ومنع التعدي على مجاري الأنهار، وهو ما عكس إدراك السلطة لأهمية الماء بوصفه أساس الزراعة والاستقرار السكاني.

٤. أظهرت الدراسة أن الحكام ربطوا بين الأمن العسكري وحماية البيئة، إذ عُدت حماية الأراضي الزراعية والموارد المائية جزءاً من منظومة الدفاع عن الإقليم، فأنشئت الحصون، وركزت القوات في المواضع الاستراتيجية لمنع الغارات التي تستهدف الحقول والمراعي، مما يدل على تكامل البعدين العسكري والاقتصادي في إدارة الجزيرة الفراتية.

٥. بينت الدراسة أن حُكام السلطة عملت على تنظيم العلاقة بين القبائل والموارد الطبيعية، عبر ضبط الرعي ومنع التنازع على المياه والمراعي، وإشراك القبائل المقيمة قرب الأنهار والسهول في حماية الموارد، وهو ما أسهم في تقليل النزاعات القبلية وتحقيق قدر من الاستقرار البيئي والاجتماعي.

٦. أوضحت الدراسة أن النشاط الزراعي والحيواني في الجزيرة الفراتية كان محل رعاية مباشرة من الحكام، سواء عبر إصلاح شبكات الري أو تأمين طرق الإنتاج والنقل، مما ساعد على تحويل





الإقليم إلى منطقة منتجة وقادرة على تصدير فائضها إلى الأقاليم المجاورة، وهو ما عزز مكانته الاقتصادية داخل الدولة الإسلامية.

٧. أكدت الدراسة أن السياسات البيئية للحكام لم تقتصر على الجانب الإداري، بل اتخذت بعداً تشريعياً وأخلاقياً، تمثل في منع الإضرار بالمياه والأراضي، والتأكيد على عدالة توزيع الموارد، وربط ذلك بمصلحة الجماعة، وهو ما عكس حضور مفهوم مبكر للحفاظ على البيئة في الفكر السياسي والإداري الإسلامي.

٨. أسهمت وفرة المياه واعتدال المناخ في جعل الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي في الجزيرة، الأمر الذي دفع السلطة إلى الاهتمام بصيانة القنوات وتنظيم الري لضمان استمرارية الإنتاج الزراعي.

٩. شكلت المراعي الواسعة في الجزيرة الفراتية ركيزة أساسية للاقتصاد الرعوي، لذا حرص الحكام على تنظيم استغلالها ومنع التعدي عليها للحد من النزاعات القبلية وضمان استدامة الثروة الحيوانية.

١٠. أدى تنوع التضاريس الطبيعية، من سهول وهضاب وجبال، إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية، وهو ما ساعد الحكام على توظيف البيئة المحلية في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

١١. ساهم الموقع الجغرافي للجزيرة الفراتية في ازدهار الحركة التجارية، إذ شكلت معبراً رئيسياً بين المشرق والمغرب، ما دفع السلطة إلى إنشاء الخانات والأسواق وتنظيم طرق القوافل.

١٢. اعتمدت الصناعات المحلية في الجزيرة الفراتية على الموارد الزراعية والحيوانية، الأمر الذي يعكس وعي الحكام بأهمية التكامل بين البيئة الطبيعية والنشاط الصناعي.

١٣. كان اهتمام الحكام بالموارد المائية جزءاً من سياسة بيئية شاملة، شملت تنظيم القنوات، وتنظيف المجاري المائية، وبناء الجسور والسدود لحماية الأراضي الزراعية من الفيضانات أو الجفاف.

١٤. مثلت النزاعات القبلية أحد أبرز التحديات التي واجهت حكام الجزيرة، غير أن السلطة سعت إلى معالجتها عبر سياسات متوازنة تقوم على توزيع الموارد البيئية بعدالة، ولاسيما المياه والمراعي.

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

١٥. أسهم إشراك القبائل والسكان المحليين في حماية الموارد المائية والأراضي الزراعية في تعزيز الاستقرار، وترسيخ مفهوم المسؤولية المشتركة تجاه البيئة.

١٦. لعب الولاة دورًا محوريًا في حماية أرض الجزيرة الفراتية من التبعديات الداخلية والخارجية، من خلال التحصينات العسكرية وتنظيم استغلال الأرض والمياه، بما يضمن استمرارية النشاط الاقتصادي.

١٧. توصلت الدراسة إلى أن اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة خلال القرنين الأول والثاني الهجريين لم يكن عارضًا، بل جاء نتيجة إدراك عميق لأهمية الموارد الطبيعية في تحقيق الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، واستدامة العمران في هذا الإقليم الحيوي.

١٠. المصادر والمراجع:

١. ١ - الكتب:

- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني. (١٩٩٧). الكامل في التاريخ، دار الكتب العلمية: بيروت.

- ابن الفقيه الحماداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم. (١٨٨٥). مختصر كتاب البلدان، بريل: ليدن - هولندا.

- ابن جبير، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكناي الأندلسي. (١٩٥٩). رحلة ابن جبير، دار الهلال للطباعة والنشر: بيروت.

- ابن حوقل، محمد أبو القاسم النصيب. (١٩٣٨). صورة الأرض، دار صادر، أفست ليدن، بيروت.

- ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن خرداذبة (ت ٣٠٠هـ / ٩١٢م)، المسالك الممالك، (١٩٦١). المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبد العال ومراجعة محمد شفيق غريال دار العلم: القاهرة.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٤). كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الفكر، بيروت.

- ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر. (١٨٩١م). الأعلام النفيسة، دار بريل: ليدن - هولندا.

- ابن سراجيون، أبو الحسن علي بن أبي بكر السرياني. (١٩٢٧). عجائب الأقاليم السبعة، أكاديمية العلوم النمساوية للنشر: فينا.

- ابن سعيد المغربي، نور الدين محمد بن بكر بن معلى بن بكر، (ت ٧١٩هـ / ٣١٩م)، بسط الأرض في الطول والعرض، حققه: خوان قرنيط خينيس، مطبعة كريماديس: تطوان.

- ابن شداد، عز الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن إبراهيم الحلبي. (١٩٧٨). الأعلام الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق: يحيى زكريا عبارة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - منشورات دار الثقافة والإرشاد القومي: دمشق - سوريا.

- أبو الفدا، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن علي محمود بن عمر الشافعي (ت ٧٣٢هـ / ١٣٣١م)، (١٩٥١). تقويم البلدان: تحقيق صلاح الدين المنجد، المطبعة الهاشمية: دمشق.

- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ / ٧٩٨م). (١٣٨٢هـ). الخراج، المطبعة السلفية: القاهرة.



اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

- الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. (١٩٢٧). الأقاليم، دار بريل: كوتة؛ ليدن.
- الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. (١٩٢٧م). المسالك والممالك، تحقيق: م. ج. دي غويه، مطبعة بريل: ليدن - هولندا.
- أوينهايم، ليو. (١٩٨١). بلاد ما بين النهرين، ترجمة: سعدي فيضي عبد الرازق، دار الرشيد للنشر: بغداد.
- البغدادي، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد. (١٩٨١م)، الخراج وصناعة الكتابة، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر. (١٩٨٨). فتوح البلدان، بيروت، دار ومكتبة الهلال: بيروت.
- حمادي، محمد جاسم. (١٩٧٧). الجزيرة الفراتية والموصل: دراسة في التاريخ السياسي والإداري (١٢٧-٢١٨ هـ - ٧٤٤-٨٣٣م)، دار الرسالة للطباعة: بغداد.
- الخلف، جاسم محمد. (١٩٦٥). جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة: القاهرة.
- الدوري، عبد العزيز. (٢٠٠١). تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
- الرويشدي، سوادي عبد محمد. (١٩٨٩). الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في بلاد الجزيرة الفراتية، دار الشؤون الثقافية العامة - آفاق عربية: بغداد.
- السيد، غازي. (١٩٧٦). الأخطل شاعر بني أمية، ط٣، دار المعارف: القاهرة.
- الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد. (١٩٥١). الديارات، تحقيق: كوركيس عواد، مطبعة المعارف: بغداد.
- الطبري، محمد بن جرير. (١٩٦٧). تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف: مصر.
- عثمان، فتحي. (د.ت). الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربي والاتصال الحضاري، الدار القومية للطباعة: القاهرة.
- الغزاوي، عبد الكريم. (٢٠١٣). الجزيرة الفراتية في العصر العباسي الأول: دراسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان.
- القرشي، يحيى بن آدم بن سليمان. (ت٢٠٣هـ، ٨١٨م). كتاب الخراج، مطبعة السعادة: القاهرة.
- القلقشندي، ابن أبي العباس أحمد بن علي بن أبي اليمن القاهري، (ت٨٢١هـ / ١٤١٨م)، (١٩٢٢). صباح الأعشي في صناعة الإنشاء، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ١٤ مجلد، دار الكتب: القاهرة.
- الكعبي، عبد الحكيم. (٢٠٠٩). الجزيرة الفراتية وديارها العربية (ديار بكر، ديار ربيع، وديار مضر): دراسة في التاريخ الديني والسياسي والاجتماعي قبل الإسلام، دار صفحات للدراسات والنشر: دمشق - سوريا.
- لسترنج، كي. (١٩٥٤). بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، مطبعة الرابطة: بغداد.
- المسعودي، أبو الحسين علي بن الحسين. (١٩٦٥). مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت.
- المغلوث، سامي بن عبد الله بن أحمد. (٢٠١٢). أطلس تاريخ الدولة العباسية، مكتبة العبيكان، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض.
- المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء الشامي (المعروف بالبشاري). (١٩٩١). أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة.

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

- النوري، شهاب الدين أحمد. (د.ت). نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب المصرية: القاهرة.
- الهاشمي، طه. (١٩٣٠). مفصل جغرافية العراق، مطبعة الحكومة العراقية: بغداد.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي. (١٩٩٠). معجم البلدان، دار الكتب العلمية: لبنان، ج ٢، ص ١٣٤.
- اليقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح. (١٤٢٢هـ). البلدان. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠. ٢- المجلات:

- الإدريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني. (١٩٧٣). نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، قسم العراق والجزيرة، مسئل من مجلد ٢٣، مجلة المجمع العلمي العراقي، تحقيق: إبراهيم شوكت، بغداد.
- زويد، وليد عباس محمد. (٢٠٢٠). هجرات القبائل العربية إلى الجزيرة الفراتية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الأموي (١٨-١٣٢ هـ/ ٦٣٩-٧٥٠ م)، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد ٢١، العدد ٨، ص ١٠١-١٢٦.
- غزوي، عبد، فاضل. (٢٠١٣). استيطان القبائل العربية في منطقة الجزيرة الفراتية في صدر الإسلام، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية - جامعة الموصل، المجلد ١٢، العدد ٣، ص ٢٧٥-٢٩٤.
- سينو، أحمد. (١٩٨٦). القبائل العربية في الجزيرة الفراتية منذ ما قبل الإسلام وحتى العصر العباسي، مجلة تاريخ العرب والعالم، المجلد ٨، العدد ٨٩-٩٠، ص ٨٣-٨٨.

١٠. ٣- الرسائل والاطروحات العلمية:

- الخرعان، عبد الله بن عبد الرحمن. (١٩٨٩). إقليم الجزيرة الفراتية في عهد الدولة الأموية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- صبيكان، جاسم علي. (١٩٧٤). نصارى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد.
- سوادى، عبد محمد بن علي. (١٩٧٥). التنظيمات الاجتماعية والسياسية في أتابكيات الموصل في القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.
- السامر، فيصل. (١٩٦٨). الدولة الحمدانية في الموصل وحلب (٢٩٣هـ-٣٩٢هـ / ٩٠٥م-١٠٠١م)، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر.

-Kennedy, H. (Ed.). (2002). *An Historical Atlas of Islam*. Leiden, The Netherlands: Brill Academic Publishers.

-Archive of Historical Maps (Iraq in History). (2026). Map of al-Jazira from Ibn Hawqal / al-Istakhri / al-Balkhi. Retrieved Month Day, 2026, from <https://www.iraqinhistory.com/iraqies-archive/historical-maps-archive>

١٠. Sources and references:



Books:

- Ibn al-Athir, Izz al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Abi al-Karam Muhammad ibn Abd al-Karim al-Shaybani. (1997). Al-Kamil fi al-Tarikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyya :Beirut.
- Ibn al-Faqih al-Hammadani, Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim. (1885). Mukhtasar Kitab al-Buldan, Brill: Leiden, Netherlands.
- Ibn Jubayr, Abu al-Husayn Muhammad ibn Ahmad ibn Jubayr al-Kinani al-Andalusi. (١٩٥٩). The Travels of Ibn Jubayr, Dar al-Hilal for Printing and Publishing : Beirut.
- Ibn Hawqal , Muhammad Abu al-Qasim al-Nasibi. (1938). Image of the Earth, Dar Sader, Leiden Offset, Beirut.
- Ibn Khurdadhbih, Abu al-Qasim Ubayd Allah ibn Abd Allah ibn Khurdadhbih (d. 300 AH/912 CE) , (Al-Masalik wa al-Mamalik (1961). Al-Masalik wa al-Mamalik, edited by Muhammad Jabir Abd al-Aal and reviewed by Muhammad Shafiq Ghurial, Dar al-Ilm: Cairo.
- Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad. (2004). Kitab al-Ibar wa Diwan al-Mu'tada' wa al-Khabar, Dar al-Fikr, Beirut.
- Ibn Rusta, Abu Ali Ahmad ibn Umar. (1891 AD). Al-A'laq al-Nafisa, Brill Publishers: Leiden-Netherlands.
- Ibn Sarabion, Abu al-Hasan Ali ibn Abi Bakr al-Suryani. (1927). Wonders of the Seven Climes ,Austrian Academy of Sciences Publishing: Vienna.
- Ibn Sa'id al-Maghribi ,Nur al-Din Muhammad ibn Bakr ibn Mu'alla ibn Bakr (d. 719 AH/319 CE), (1958 .(The Spacing of the Earth in Length and Width, edited by: Juan Garnit Ginés ,Cremadis Press: Tetouan.
- Ibn Shaddad, Izz al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Ali ibn Ibrahim al-Halabi . (١٩٧٨).Al-A'laq al-Khatira fi Dhikr Umara' al-Sham wa al-Jazira, edited by :Yahya Zakaria Abara, Ministry of Culture and National Guidance - Publications of Dar al-Thaqafa wa al-Irshad al-Qawmi: Damascus - Syria.
- Abu al-Fida, Imad al-Din Abu al-Fida Ismail ibn Ali Mahmud ibn Umar al-Shafi'i (d. 732 AH/1331 CE* .(١٩٥١). (Taqwim al-Buldan*: edited by Salah al-Din al-Munajjid, al-Matba'ah al-Hashimiyyah: Damascus.
- Abu Yusuf, Yaqub ibn Ibrahim (d. 182 AH/798 CE). (1382 AH). Al-Kharaj, Al-Salafiyya Press: Cairo.
- Al-Istakhri , Abu Ishaq Ibrahim ibn Muhammad al-Farisi. (1927). Al- Aqalim , Brill: Goethe; Leiden.
- Al-Istakhri , Abu Ishaq Ibrahim ibn Muhammad al-Farisi. (1927 AD). The Routes and Kingdoms, edited by M. J. de Goeje, Brill Press: Leiden - Netherlands.
- Oppenheim, Leo. (1981).(Mesopotamia, translated by Saadi Faydi Abdul Razzaq, Dar Al-Rasheed Publishing House: Baghdad.
- Al-Baghdadi, Qudama ibn Ja'far ibn Qudama ibn Ziyad. (1981 AD), Al-Kharaj and the Art of Writing, Dar Al-Rashid Publishing, Baghdad.
- Al-Baladhuri, Ahmad ibn Yahya ibn Jabir . (1988 .(Conquests of countries , Beirut , Dar wa Maktabat al-Hilal : Beirut.

- Hammadi, Muhammad Jassim. (1977). The Euphrates Island and Mosul: A Study in Political and Administrative History (127-218 AH – 744-833 AD), Dar Al-Risala Printing House: Baghdad.
- Al-Khalaf, Jassim Muhammad. (1965). The Physical, Economic and Human Geography of Iraq, Dar Al-Maarefa: Cairo.
- Al-Douri, Abdul Aziz. (2001). The Economic History of Iraq in the Fourth Century AH. Center for Arab Unity Studies : Beirut.
- Al-Ruwishdi, Suwadi Abd Muhammad. (1989). Social and Economic Conditions in the Euphrates Island Region, General Cultural Affairs House - Arab Horizons: Baghdad.
- Al-Sayyid, Ghazi. (1976). (Al-Akhtal, Poet of the Umayyad Dynasty, 3rd ed., Dar Al-Maaref: Cairo.
- Al-Shabushti, Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Ahmad. (1951). Al-Diyarat, edited by: Korkis Awad, Al-Maarif Press: Baghdad.
- Al-Tabari, Muhammad ibn Jarir . (١٩٦٧). History of the Prophets and Kings, Dar al-Ma'arif: Egypt.
- Othman, Fathi. (n.d.). (The Islamic-Byzantine Borders Between Military Friction and Cultural Contact, National Printing House: Cairo.
- Al-Ghazawi, Abdul Karim . (٢٠١٣). The Euphrates Island in the early Abbasid era: A study of the political and economic conditions , Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution , Jordan - Amman.
- Al-Qurashi, Yahya ibn Adam ibn Sulayman. (d. 203 AH, 818 CE). (1347 AH). Kitab al-Kharaj, Al-Sa'adah Press: Cairo.
- Al-Qalqashandi, Ibn Abi al-Abbas Ahmad ibn Ali ibn Abi al-Yaman al-Qahiri (d. 821 AH/1418 CE), (1922). (Sabah al-A'sha fi Sina'at al-Insha, edited by Muhammad Husayn Shams al-Din, 14 volumes, Dar al-Kutub: Cairo.
- Al-Kaabi, Abdul Hakim. (2009). The Euphrates Island and its Arab lands (Diyar Bakr, Diyar Rabi', and Diyar Mudar): A study in religious, political and social history before Islam, Dar Safahat for Studies and Publishing: Damascus - Syria.
- Lestrangle, K. (1954). The Eastern Caliphate Countries, translated by Bashir Francis and Korkis Awad, Al-Rabita Press: Baghdad.
- Al-Mas'udi, Abu al-Husayn Ali ibn al-Husayn. (1965). Muruj al-Dhahab wa Ma'adin al-Jawhar, Dar al-Andalus, Cairo, Dar al-Kitab al-Lubnani: Beirut.
- Al-Maghlouth, Sami bin Abdullah bin Ahmed. (2012). Atlas of the History of the Abbasid State, Al-Obaikan Library, Cataloging of the King Fahd National Library for Publishing, Riyadh.
- Al-Maqdisi, Shams al-Din Abi Abd Allah Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Bakr al-Banna al-Shami) known as al-Bashari). (1991). The Best Divisions for Knowledge of the Regions, ٣rd ed., Madbouli Library, Cairo.
- Al-Nuwayri, Shihab al-Din Ahmad. (n.d.). Nihayat al-Arab fi Funun al-Adab, Egyptian National Library :Cairo.
- Al-Hashimi, Taha. (1930). (A Detailed Geography of Iraq, Iraqi Government Press: Baghdad.





-Yaqut al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut ibn Abdullah al-Rumi. (1990). Mu'jam al-Buldan, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya: Lebanon, Vol. 2, p. 134.

-Al-Ya'qubi, Ahmad ibn Ishaq ibn Ja'far ibn Wahb ibn Wadih. (1422 AH). Al-Buldan. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut.

٢.١٠ Journals:

-Al-Idrisi, Abu Abdullah Muhammad ibn Muhammad ibn Abdullah ibn Idris al-Hasani. (1973). Nuzhat al-Mushtaq fi Ikhtiraq al-Afaq, Iraq and Al-Jazira section, extracted from Volume 23, Journal of the Iraqi Scientific Academy, edited by: Ibrahim Shawkat, Baghdad.

-Zuweid, Walid Abbas Muhammad. (2020). Arab Tribal Migrations to the Jazira (Upper Mesopotamia) from the Islamic Conquest until the End of the Umayyad Era (18-132-٧٥٠/٦٣٩ (-) M, (Journal of Scientific Research in Arts, Volume 21, Issue 8, pp. 101-126.

-Ghazawi, Abd, Fadel. (٢٠١٣). Settlement of Arab tribes in the Euphrates Island region in the early Islamic period, Journal of Research of the College of Basic Education - University of Mosul, Volume 12, Issue 3, pp. 275-294.

-Sino, Ahmed. (1986). The Arab tribes in the Euphrates region from pre-Islamic times until the Abbasid era, Journal of Arab and World History, Volume 8, Issue 89-90, pp. 83-88.

١٠.٣ Scientific theses and dissertations:

-Al-Khar'an, Abdullah bin Abdul Rahman. (1989). The Euphrates Island Region during the Umayyad State, Unpublished Master's Thesis, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh.

-Subkan, Jassim Ali. (١٩٧٤). The Christians of Iraq, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, Baghdad.

-Suwadi, Abd Muhammad bin Ali. (1975). Social and Political Organizations in the Atabegates of Mosul in the Sixth Century AH, Twelfth Century AD, Unpublished Doctoral Thesis, Cairo University, Egypt.

-Al-Samar, Faisal. (1968).(The Hamdanid State in Mosul and Aleppo (293 AH-392 AH/ 905 AD-1001 AD), PhD thesis, Cairo University, Egypt.

-Kennedy, H. (Ed.). (2002). An Historical Atlas of Islam. Leiden, The Netherlands: Brill Academic Publishers.

-Archive of Historical Maps (Iraq in History). (2026). Map of al -Jazira from Ibn Hawqal / alIstakhri / alBalkhi. Retrieved Month Day, 2026, from <https://www.iraqinhistory.com/iraqies-archive/historical-maps-archive>



اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري



١١. ملاحق الدراسة:

١٠١١- الملحق رقم (١): جدول يوضح أهم الأعمال التي قام بها حكام وولاة الجزيرة الفراتية وأهم أعمالهم (الجدول من تصميم الباحث):

التوثيق	أهم الأعمال في الجزيرة الفراتية	العهد	الفترة (هـ / م)	الحاكم / الوالي
الطبري، ج ٤، ص ٦٥-٦٠	فتح الجزيرة (١٧-٢٠هـ)، الحفاظ على الأراضي الزراعية وشبكات الري، فرض الخراج	الرشدي	١٣-٢٣هـ / ٦٣٤-٦٤٤م	عمر بن الخطاب
البلاذري، ص ١٨٥	إدارة الإقليم بعد الفتح، تثبيت السكان في أراضيهم، حماية الإنتاج الزراعي	بي الرشدي	١٧-٢٠هـ / ٦٣٨-٦٤١م	عياض بن غنم
البلاذري، ص ١٩٠-١٩٥	تنظيم الأراضي، تثبيت نظم الخراج، دعم التجارة بين الجزيرة والشام	بي الرشدي	٢٣-٣٥هـ / ٦٤٤-٦٥٦م	عثمان بن عفان
الطبري، ج ٥، ص ٢٣٢	تأمين الطرق التجارية، تحقيق الاستقرار السياسي، دعم النشاط الاقتصادي	الأموي	٤١-٦١هـ / ٦٨٠-٦٦١م	معاوية بن أبي سفيان
البلاذري، ص ٢١٠-٢١٥	تنظيم الجزيرة إداريًا (٧٢هـ)، ضبط الجباية، تقليل النزاعات القبلية	الأموي	٦٥-٨٦هـ / ٦٧٥-٦٨٥م	عبد الملك بن مروان
الطبري، ج ٦، ص ٥٥-٥٠	تطوير البنية التحتية، دعم الزراعة وربط الأسواق	الأموي	٨٦-٩٦هـ / ٧١٥-٧٠٥م	الوليد بن عبد الملك
ابن عبد الحكم، ص ١٥٥-١٥٠	إصلاح الخراج، تحقيق العدالة في توزيع الموارد والمياه	الأموي	٩٩-١٠١هـ / ٧٢٠-٧١٧م	عمر بن عبد العزيز
البلاذري، ص ٢٣٠-٢٣٥	تعزيز التحصينات، تنشيط الرقعة اقتصاديًا، دعم الزراعة والتجارة	الأموي	١٠٥-١٢٥هـ / ٧٢٤-٧٤٣م	هشام بن عبد الملك
الطبري، ج ٦، ص ١٤٥-١٤٠	تحقيق الأمن، حماية الموارد الزراعية، تأمين طرق التجارة	الأموي	١٠٢-١٠٥هـ / ٧٢٠-٧٢٤م	عمر بن هبيرة الفزاري
الطبري، ج ٧، ص ٣٠٠	الحفاظ على الموارد رغم الاضطرابات، دعم الجباية	الأموي	١٢٧-١٣٢هـ / ٧٤٤-٧٥٠م	مروان بن محمد



اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

أبو العباس السفاح	١٣٦-١٣٦ هـ / ٧٥٠-٧٥٤ م	العباسي	إعادة تنظيم الإقليم، تثبيت الأمن بعد سقوط الأمويين	الطبري، ج ٧، ص ٤٢٠
أبو جعفر المنصور	١٣٦-١٥٨ هـ / ٧٥٤-٧٧٥ م	العباسي	تنظيم الإدارة، ضبط الخراج، تطوير الري والقنوات	الطبري، ج ٨، ص ١٠٠
موسى بن مصعب الختعمي	١٣٦-١٤٠ هـ / ٧٥٤-٧٥٨ م	العباسي	تنظيم الجباية، تأمين الطرق، تنشيط التجارة	البلاذري، ص ٢٥٥
المهدي العباسي	١٥٨-١٦٩ هـ / ٧٧٥-٧٨٥ م	العباسي	إصلاح القنوات، توسيع الزراعة، دعم الأسواق	الطبري، ج ٨، ص ٢٢٠
هارون الرشيد	١٧٠-١٩٣ هـ / ٧٨٦-٨٠٩ م	العباسي	تطوير التجارة، حماية الطرق، دعم الصناعات الزراعية	الطبري، ج ٨، ص ٣٥٠
المأمون	١٩٨-٢١٨ هـ / ٨١٣-٨٣٣ م	العباسي	تعزيز الرقابة الإدارية، دعم الاستقرار الاقتصادي	اليقوي، ج ٢، ص ٢٢٠

اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري

٢٠١١-الملحق رقم (٢):

-خريطة رقم (١) لإقليم الجزيرة الفراتية:

فيما يلي صورة لخريطة إقليم الجزيرة توضح الحدود التقريبية للجزيرة (ياقوت الحموي، ج٢، ص٤٩٤):

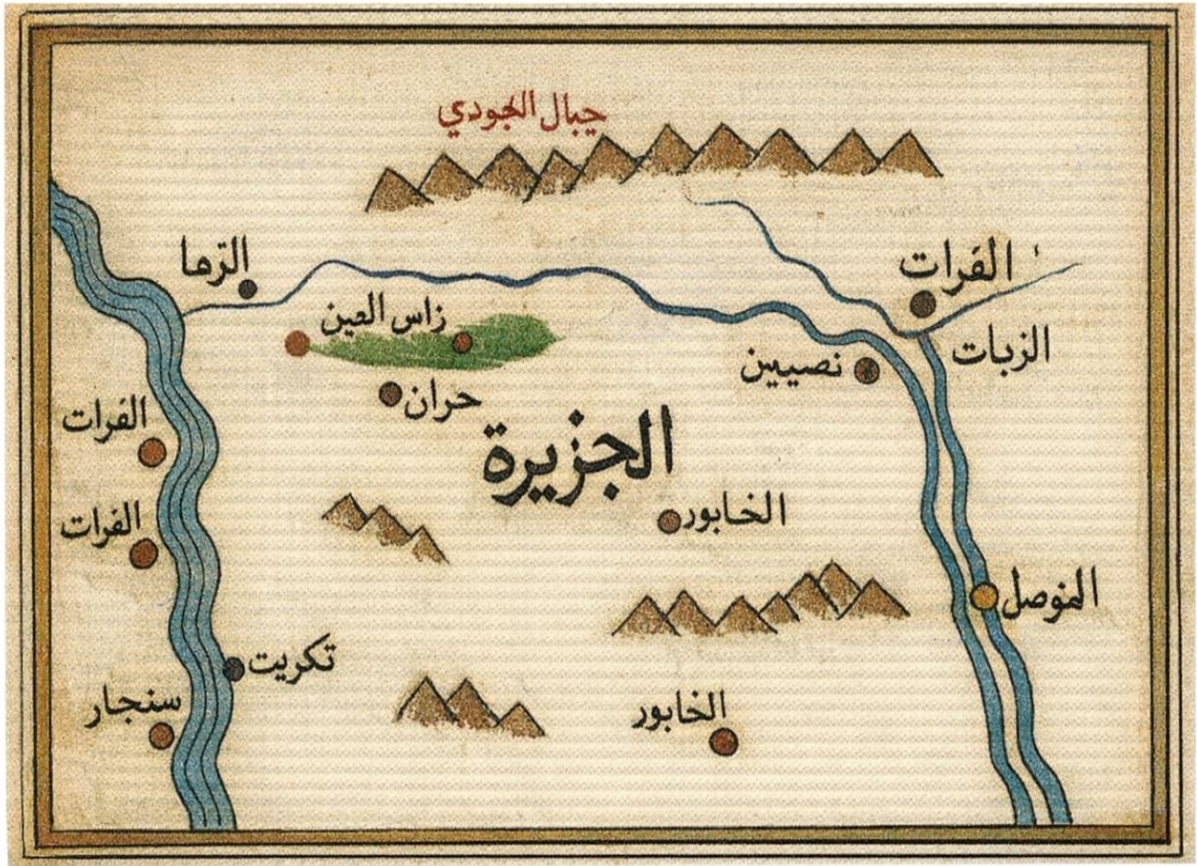


-خريطة رقم (٢) لإقليم الجزيرة الفراتية:

الخريطة التالية للجزيرة توضح امتداد إقليم الجزيرة بين دجلة والفرات واحتوائه على مدن زراعية كبرى وسلاسل جبلية وأودية خصبة وهو ما يفسر اجتماع النشاط الزراعي والرعي والمكانة الاقتصادية للجزيرة الفراتية خلال القرنين الأول والثاني الهجري (المغلوث، ٢٠١٢، ص١٣٣).



اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري



- خريطة رقم (٣) لإقليم الجزيرة الفراتية:

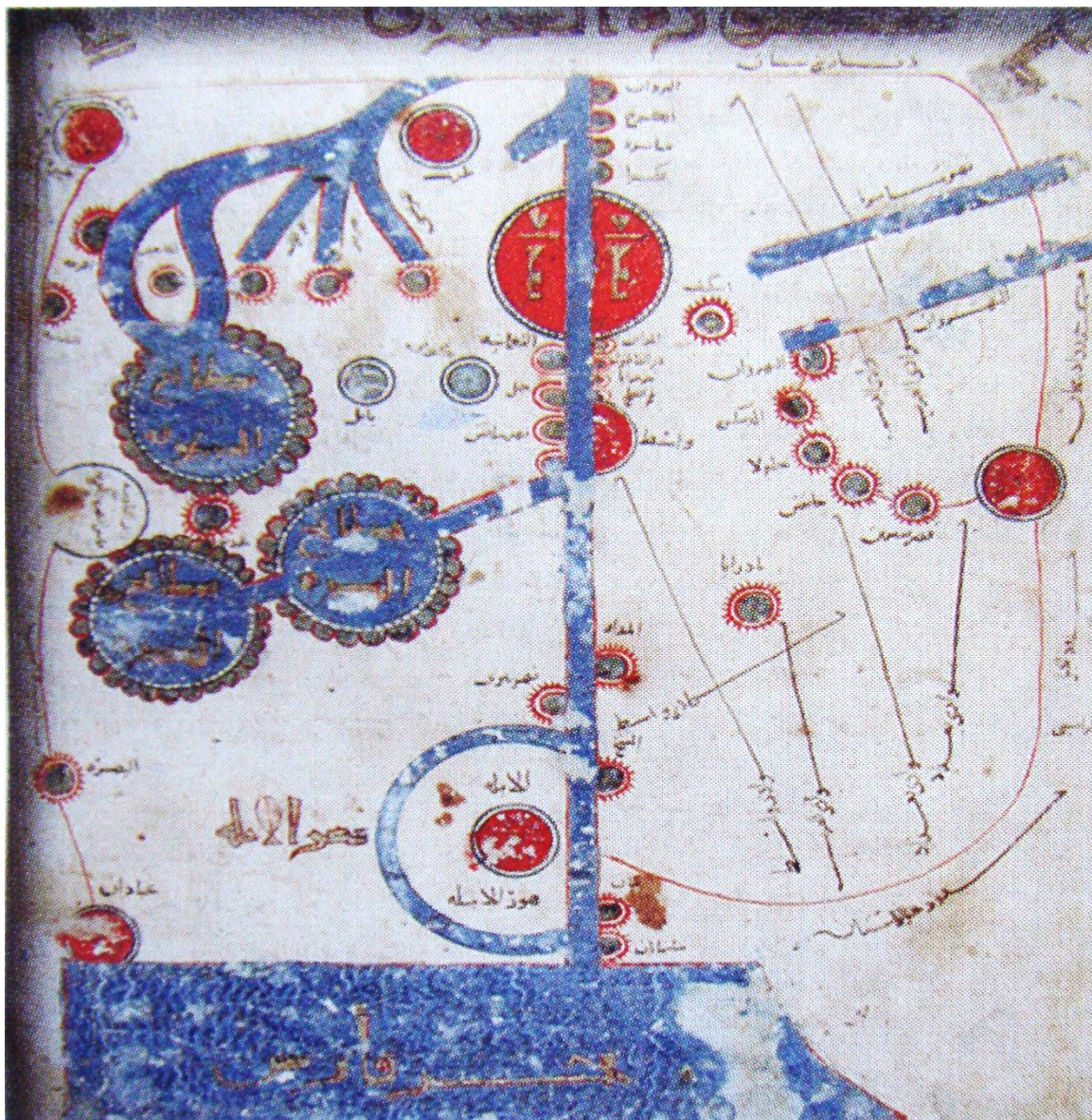
الخريطة توضح تطور اهتمام الولاة والحكام بالإدارة الزراعية والاقتصادية لإقليم الجزيرة الفراتية خلال القرنين الأول والثاني الهجري (hive of Historical Maps, Kennedy, 2002)، (الخريطة تم إعادة ضبطها ببرامج الفوتو شوب من قبل الباحث):



- خريطة رقم (٤) لإقليم الجزيرة:

تمثل هذه الخريطة المنطقة التاريخية المعروفة بـ "الجزيرة الفراتية وبلاد الرافدين" خلال القرنين الأول والثاني الهجريين (١٠٠-٢٠٠ م / ٦٢٢م - ٨١٥م)، وهي الفترة التي شهدت أكثر اتساع للدولة الإسلامية في العصورين الأموي والعباسي الأولي، توضح الخريطة منطقة "الجزيرة"، وهي الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات (الطبري ص ٣٥، المسعودي، ص ٣٧، بن حوقل، ص ٢٠٩، المقدسي، ص ٢٣١، ياقوت الحموي، ص ٤٩٥) (الخريطة تم إعادة ضبطها ببرامج الفوتوشوب من قبل الباحث):





تُوضح الخريطة السابقة إقليم الجزيرة الفراتية الذي يمتد بين نهري دجلة والفرات في الجزء العلوي من بلاد الرافدين، وهو الإقليم الذي مثل موطنًا للزراعة والري والرعي منذ العصور القديمة، ولاحقًا في العهد الإسلامي الأول، وجود نهري دجلة والفرات إذ كان العامل الأهم في توزيع الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي الواسعة، كما أن السهول والهضاب شكلت المساحات الكبرى بين الأنهار مناطق زراعية خصبة وسهولًا مناسبة لرعي المواشي (المغلوث، ٢٠١٢، ص ١٢٧).



اهتمام حكام الجزيرة الفراتية بالبيئة
من القرن الأول الهجري إلى القرن الثاني الهجري



